الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة20 أوث1955سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة

مساهمة الزراعات الاستراتيجية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر الواقع والتحديات

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد الطلبة:

- **علي بوعيطة كوثر**

تحت إشراف:

- **دموش وسيلة**

أعضاء لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	الرتبة	الاسم و اللقب
رئيسا	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	أستاذ التعليم العالي	د. لشهب مسعود
ممتحنا	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	أستاذ التعليم العالي	د. بلارو على
مشرفا	جامعة 20 أوث 1955 سكيكدة	أستاذة التعليم العالي	د. دموش وسيلة

السنة الجامعية: 2025-2026.


بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بعد بسم الله والصلاة

والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم،

أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى

أستاذتي الفاضلة المشرفة على هذا العمل **دموش وسيلة**

على ما بذلته من جهد في متابعة هذا العمل،

وما قدمته من نصائح وتوجيهات كانت لي عونا في إنجاز هذا البحث.

كما أتوجه بالشكر إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول قراءة وتقييم هذا البحث.

أشكر أخيرا كل من أعانني في إنجاز هذا العمل سواء من قريب أو بعيد.



إهداء

من قال انا لها "نالها"
وانا لها ان ابت رغما عنها اتيت بها.

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها

الى الذي زين اسمي بأجمل الألقاب، من دعمتني بلا حدود واعطاني بلا مقابل من علمني ان الدنيا كفاح وسلاحه العلم والمعرفة دعمي الأول في مسيرتي وسندي وقوتي وملاذي بعد الله

الى فخري واعتزازي ..... ابي.....

الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها واحتضنني قلبا وسهلت لي الشدائد بدعائها الى القلب الحنون

والشمعة التي كانت لي في الليالي المظلمات سر قدوتي ونجاحي ..... امي.....

الى ضلعي الثابت وامان ايامي الى ساندي بهم فكانوا لي ينابيع ارتوائي منها الى خيرة ايامي وصفوتها الى جدتي وأخي واختي

الى أصحاب الطريق كنتم دائما دعمي وسندي.

وصاحب الشدائد والأزمات الى من اقضاني بمشاعره ونصائحه الخصلة.

اهديهم هذا الإنجاز وتمره نجاحي الذي لطالما تمنيته

ها انا اليوم أكملت واتممت اول ثمراته بفضله سبحانه وتعالى فالحمد لله على ما وهبني.

كوثر

الملخص

الملخص:

تناولت هذه الدراسة مدى مساهمة الزراعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، من خلال ابراز أهميتها في توفير المنتجات الغذائية الأساسية وتقليص التبعية للاستيراد. ولعرض الموضوع تم استخدام المنهج الوصفي لتعرض للمفاهيم المتعلقة بالأمن الغذائي و الزراعات الاستراتيجية، والمنهج التحليلي لدراسة وتحليل المعطيات الإحصائية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها ضعف القطاع الزراعي وعدم قدرته على الحد من التبعية الغذائية وتحقيق اكتفاء ذاتي، وقد أوصت الدراسة ضرورة الدعم المستمر للقطاع الزراعي والفلاحين، مع تشجيع الاستثمار والبحث العلمي، الإضافة إلى العمل على وضع ساسة تنموية تتناسب مع أهداف البرامج والسياسات الزراعية ، والعمل على تطوير الزراعات الاستراتيجية لزيادة الإنتاج الزراعي و مردودية القطاع الزراعي.

الكلمات المفتاحية: الزراعة، القطاع الزراعي، الامن الغذائي، الاستثمار، الاكتفاء الذاتي.

Abstract:

This study examines the contribution of strategic crops to achieving food security in Algeria, highlighting their importance in providing essential food products and reducing dependence on imports. The study employs a descriptive approach to explore concepts related to food security and strategic crops, and an analytical approach to examine and analyze statistical data. The study concludes with several key findings,

most notably the weakness of the agricultural sector and its inability to reduce food dependence and achieve self-sufficiency. The study recommends the necessity of continuous support for the agricultural sector and farmers, along with encouraging investment and scientific research. It also recommends developing policies aligned with the objectives of agricultural programs and policies, and working to develop strategic crops to increase agricultural production and the profitability of the agricultural sector.

Keywords: Agriculture, Agricultural Sector, Food Security, Investment, Self-Sufficiency.

الفهرس

فهرس المحتويات

شكر وعرفان
إهداء
الملخص
الفهرس
قائمة الجداول
قائمة الاشكال
مقدمة: ..... أ
الفصل الأول الإطار النظري للزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي
المبحث الأول: اساسيات حول الزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي 6
المطلب الأول: ماهية الزراعات الإستراتيجية 6
المطلب الثاني: المفاهيم العامة للأمن الغذائي 12
المبحث الثاني: أهمية وتأثير الزراعات الاستراتيجية في الامن الغذائي 19
المطلب الاول: اهمية الزراعات الاستراتيجية في منظومة الامن الغذائي 19
المطلب الثاني: مساهمة الزراعات الاستراتيجية في تعزيز الامن الغذائي 20
المطلب الثالث: نماذج دولية في الزراعات الاستراتيجية لتعزيز امنها الغذائي 21
المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية 23
المطلب الأول: الدراسات السابقة 23
المطلب الثاني: القيمة المضافة 24
خلاصة الفصل الأول: 26
الفصل الثاني: مساهمة الزراعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر
تمهيد: 28
المبحث الأول: واقع الزراعات الاستراتيجية في الجزائر 29
المطلب الأول: المقومات الزراعية في الجزائر 29
المطلب الثاني: اليات تطوير الزراعات الاستراتيجية في الجزائر 37

المطلب الثالث: أنواع لزراعات الاستراتيجية في الجزائر.....45
المبحث الثاني: مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر.....55
المطلب الأول: اتاحة الغذاء في الجزائر.....55
المطلب الثاني: تطور اوضاع الاكتفاء الذاتي في الجزائر:.....57
المطلب الثالث: الفجوة الغذائية والتبعية التغذوية.....59
المبحث الثالث: تحديات والافاق المستقبلية للزراعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر.....61
المطلب الأول: تحديات ومعيقات الزراعات الاستراتيجية في الجزائر.....61
المطلب الثاني: الافاق المستقبلية في الزراعات الاستراتيجية في الجزائر.....62
خلاصة الفصل الثاني:.....64
الخاتمة:.....66
قائمة المصادر والمراجع:.....69

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
19	الجول رقم 01: مقياس خطورة مؤشرات الجوع العالمي
30	الجدول رقم 02: تطور نسبة الأراضي الزراعية 2023-2000
32	الجدول رقم03: اهم السدود في الجزائر
34	الجدول رقم 04: عدد محطات تحلية المياه في الجزائر
45	الجدول رقم 05: يمثل تطور المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب
47	الجدول رقم 06: نسبة الأراضي المخصصة للبقول
48	الجدول رقم07: تطور انتاج الفواكه في الجزائر للفترة (2020-2017)
50	جدول رقم 08: تطور محاصيل الاعلاف في الجزائر
53	الجدول رقم 09: تطور الانتاج الحيواني في الجزائر للفترة 2020-2018.
54	الجدول رقم 10: تطور انتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2020-2010.

55	الجدول رقم 11: التطور المتاح للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2016-2000.
56	الجدول رقم 12: تطور اتاحة الغذاء في فترة 2022-2017.
58	الجدول رقم 13: نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المجموعات السلعية خلال 2022-2020 (%)
59	الجدول رقم 14: الواردات والصادرات خلال 2023-2020.
61	الجدول رقم 15: تطور الفجوة التغذوية في الجزائر خلال 2023-2020.

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل
32	الشكل رقم01: خريطة تمثل احواض الأنهار في الجزائر
33	الشكل رقم02: خريطة تتمثل في المياه الجوفية في الجزائر
34	الشكل رقم03: منحنى يمثل كمية تساقط الامطار في جزائر من 2013 الى 2024
36	الشكل رقم 04: يمثل تطور جحم القوى العاملة في الجزائر في فترة 2025-2000
37	الشكل رقم 05: منحنى بياني يمثل تطور نسبة العمالة الفلاحية في الجزائر خلال 2000-2024.
45	الشكل رقم06: خريطة تمثل مواقع الحبوب في الجزائر
46	الشكل رقم07: معدل انتاج الحبوب سنة 2017-2000
46	الشكل رقم 08: منحنى يمثل تطور انتاج الحبوب من 2024-2018
48	الشكل رقم 09: خريطة الخضراوات سنة 2017 في الجزائر
49	الشكل رقم10: أعمدة بيانية تمثل انتاج الفواكه والأشجار المثمرة سنة 2017-2000
51	الشكل رقم 11: يمثل مقارنة عدد رؤوس المواشي من 2009-2000 الى 2017-2010.
51	الشكل رقم 12: يمثل مقارنة معدل الإنتاج الحيواني ما بين 2009-2000 و2017-2010.
52	الشكل رقم 13: تمثل الخريطة التوزيع الجغرافي لإنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر سنة 2017.
60	الشكل رقم 14: أعمدة بياني يمثل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2020-2023.

مقدمة

مقدمة:

تُعد الزراعة من أقدم الأنشطة الاقتصادية التي مارسها الإنسان، وقد ارتبطت نشأة الحضارات الإنسانية واستقرارها بتطور النشاط الزراعي وقدرته على توفير الغذاء وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. ولم تقتصر أهمية الزراعة على إنتاج الغذاء فحسب، بل امتدت لتشمل تزويد مختلف القطاعات الصناعية بالمواد الأولية، والمساهمة في خلق فرص العمل، ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع تزايد عدد السكان عالمياً وارتفاع الطلب على الغذاء، إلى جانب تفاقم الأزمات الاقتصادية والتغيرات المناخية، برزت أهمية الزراعات الاستراتيجية باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق الأمن الغذائي، نظراً لدورها في إنتاج المحاصيل الضرورية وتقليص الاعتماد على الأسواق الخارجية.

أولت الجزائر اهتماماً متزايداً بالزراعات الاستراتيجية، إدراكاً لأهميتها في تطوير القطاع الزراعي وتعزيز مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي. وقد تجسد ذلك من خلال تبني العديد من السياسات والبرامج الهادفة إلى رفع مستويات الإنتاج المحلي وتحسين معدلات الاكتفاء الذاتي، بالاعتماد على تحديث أساليب الإنتاج، وإدماج التكنولوجيا الزراعية، والاستفادة من مخرجات البحث العلمي. وتسعى هذه الجهود إلى تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة مختلف التحديات والأزمات المستقبلية، وضمان توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان بصورة مستدامة.

إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق يمكن صياغة التساؤل الرئيسي للموضوع بالشكل التالي:

- **هل ساهمت المحاصيل الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر؟**

الأسئلة الفرعية:

ومن الإشكالية المحورية تتفرع للأسئلة الفرعية التالية:

- الى أي حد نجحت الجهود والسياسات التي بذلتها الجزائر في النهوض بالقطاع الزراعي؟
- ما هو واقع انتاج المحاصيل الاستراتيجية في تلبية الاحتياجات الغذائية وتحقيق امن الغذائي في الجزائر؟
- ما اهم التحديات والعوائق التي تحد من الزراعات الاستراتيجية في الجزائر؟
- ما التوجيهات المستقبلية اللازمة لتطوير الزراعات الاستراتيجية وتعزيز دورها في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- ✓ تطوير الزراعات الاستراتيجية وزيادة انتاجها يؤديان الى تحسين مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر، من خلال تعزيز الاكتفاء الذاتي وضمان استقرار الامدادات الغذائية والحد من اعتماد على الواردات الغذائية.
- ✓ تعتبر الجهود التي بدلتها الجزائر بوضع السياسات الزراعية والاتفاقيات غير كافية لنجاح استراتيجيات في القطاع الزراعي.
- ✓ تعد التحديات الطبيعية والاقتصادية والتقنية التي تواجه الزراعات الاستراتيجية في الجزائر من العوامل التي تحد من قدرتها على تحقيق مستويات مرتفعة من الإنتاج، وتؤثر على دورها في تعزيز الامن الغذائي.
- ✓ من شان تعزيز بالاستثمار الزراعي وتطوير التقنيات الحديثة، وتحسين الموارد المتاحة ان يرفع من مساهمة الزراعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي.

أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ ميول الشخصي لدراسة القطاع الزراعي والمواضيع التي لها علاقة بها ومعرفة مضامين الامن الغذائي.
- ✓ يصنف موضوع الزراعات الإستراتيجية ضمن المواضيع الاقتصادية الراهنة ذات أولوية واهتمام لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص الفجوة الغذائية.

اهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على مفهوم الزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي وإبراز العلاقة بينهما
- ✓ ابراز دور السياسات والإستراتيجيات الزراعية في دعم وتمويل القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي
- ✓ تحديد أبرز التحديات التي تعيق تحقيق مستويات اعلى من المن الغذائي في الجزائر.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث، في كونه يبرز دور الزراعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، من خلال معرفة واقع الزراعات الاستراتيجية في القطاع الزراعي، كما يرض التحديات والحلول المستقبلية للنهوض بها من اجل تحقيق امن الغذائي.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: يختص هذا البحث بدراسة العلاقة ومساهمة الزراعات الاستراتيجية في المن الغذائي وواقعها في الجزائر.
- الحدود الزمنية: نظرا لعدم تقييد باي فترة زمنية كانت الدراسة في مجملها بين الفترة 2000-2025.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لسرد المفاهيم المرتبطة بالزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي، ودراسة تحليلية احصائية لواقع الزراعات الاستراتيجية في الجزائر، ومؤشرات أداء الامن الغذائي قمنا باستخدام المنهج التحليلي.

صعوبات الدراسة:

واجهتنا العديد من الصعوبات في انجاز هذا البحث نذكر منها:

- صعوبة الوصول الى البيانات المتعلقة ببعض المتغيرات خاصة للزراعات الاستراتيجية لحداثة الموضوع.
- تضارب بعض الاحصائيات وعدم تجانسها في مصادر بالرغم من انها موثوقة.
- نقص المراجع حول الزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي في الجزائر.

هيكل الدراسة:

من اجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسة للموضوع ومعالجة تساؤلاته الفرعية، وبالإضافة الى اختيار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية المرتبطة بالموضوع، سنقوم بتقسيم محتوى الدراسة الى فصلين رئيسين، حيث حصص الفصل الأول لتناول الادبيات النظرية، متضمنا ثلاث مباحث، المبحث الأول اساسيات حول الزراعات الإستراتيجية، في حين يركز المبحث الثاني على أهمية وتأثير الزراعات الاستراتيجية في الامن الغذائي، اما المبحث الثالث فيتطرق الى الادبيات التطبيقية من خلال عرض أبرز الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع.

اما الفصل الثاني، فقد خصص دراسة تحليلية لمساهمة الزراعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر، ويتضمن المبحث الأول واقع الزراعات الاستراتيجية في الجزائر، بينما تناول المبحث الثاني مؤشرات

الامن الغذائي في الجزائر، اما المبحث الثالث فيتطرق الى الافاق المستقبلية وتحديات الزراعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر.

الفصل الأول
الإطار النظري للزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي

تمهيد:

تعد قضية الامن الغذائي من أبرز القضايا التي تواجها الدول في الوقت الراهن، مما دفع هذه الدول للاهتمام بالزراعات الاستراتيجية باعتبارها أساس توفير الغذاء. فهي خيار مهم خاصة مع تزايد عدد السكان وتغير الظروف الاقتصادية والمناخية والتحديات العالمية المتزايدة، اذ تساهم هذه الزراعات في ضمان انتاج مستقر للموارد الأساسية وتطوير الفعال في تحويلها الى اهم المنتجات الزراعية لتقليل من التبعية الغذائية. ومن هذا السياق ينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: اساسيات حول الزراعات الإستراتيجية والامن الغذائي

المبحث الثاني: أهمية وتأثير الزراعات الاستراتيجية في الامن الغذائي

المبحث الثالث: الدراسات السابقة والقيمة المضافة.

المبحث الأول: اساسيات حول الزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي

تلعب الزراعة دورا هاما في الامن الغذائي، فهي أساس مهم لتحقيقه في ظل التغيرات المناخية والنمو السكاني، وتبرز الزراعات الاستراتيجية كمحاصيل أساسية تعتمد عليها الدول لتامين حاجياتها الغذائية وتحقيق اكتفاءها الذاتي وتعزيز امنها الغذائي.

المطلب الأول: ماهية الزراعات الإستراتيجية

تندرج الزراعات الإستراتيجية ضمن مصطلحات الزراعة، ومع تزايد الاهتمام بقضية الغذاء في العالم أصبح من المهم التفكير بطرق توفيره بشكل دائم، لذلك تبنت الدول الزراعات الاستراتيجية بهدف توجيه الموارد الزراعية نحو انتاج المحاصيل ذات الأولية.

I.مفهوم الزراعة:

ان كلمة الزراعة مشتقة من كلمتين ager أي الحقل والتربة وكلمة culture أي العناية، وبذلك تكون كلمة الزراعة agriculture تعني العناية بالحقل أو بزراعة الأرض. فالزراعة تضمن جميع النشاطات التي يقوم بها المزارع في زراعة التربة وإنتاج المحاصيل على اختلافها وتربية الحيوانات وكل ما هو متعلق بالعمل الزراعي.

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) الفاو (الزراعة على انها «مجموعة من الأنشطة الزراعية مثل المحاصيل وتربية الحيوانات وتنمية الأراضي والموارد المائية على نطاق واسع، ويقصد بالزراعة الأنشطة المتصلة بتصنيع المدخلات والآلات الزراعية والتنمية الإقليمية والريفية إضافة الى الصناعات الزراعية ».[1]

[1]- منظمة الامم المتحدة الاغذية والزراعة،21/04/2026، ساعة 09 :17. https://www.fao.org/home/ar

وعرفتها أيضا وزارة البيئة والمياه والزراعة بأنها «عملية انتاج الغذاء والعلف والالياف وسلع أخرى عن طريق التربية النظامية للنبات والحيوان».[1]

كما عرفت جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسية (INSEE) الزراعة على أنها «كل عمل غرضه السيطرة على قوى الطبيعة والتحكم فيها بقصد إنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية اللازمة لإشباع الحاجات الأساسية للإنسان».[2]

وبالتالي مما سبق يمكن تعريف الزراعة على أنها عملية استخدام الأرض واستغلال مواردها الطبيعية لإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية التي تمثل جزء أساسي في النشاط الزراعي لتلبية حاجيات المجتمع والدول الغذائية.

II.تعريف الزراعات الاستراتيجية:

تشكل الزراعات الاستراتيجية محاصيل مهمة في منظومة الإنتاجية الفلاحية، التي تتميز بدورها الحيوي في تلبية الحاجيات الغذائية للسكان ودعم الاقتصاد الوطني. وهي تحظى باهتمام كبير ضمن السياسات الفلاحية، وقدرتها على تحقيق التوازن في الإنتاج وتثمين الموارد المحلية.

حيث تعرف على انها «كل ما ينتج في المزرعة من منتوجات حيوانية أو نباتية وهي مزيج من عناصر مختلفة لخلق منفعة (محاصيل زراعية مختلفة...)».[3]

وأيضا عرفتها منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة على انها «المحاصيل الأساسية التي تكتسي أهمية خاصة في تحقيق الامن الغذائي والتغذوي، وتعطي لها الأولية في السياسات الزراعية نظرا لدورها في توفير الغذاء وضمان استقرار الامدادات».[4]

وعرفها البنك الدولي بانها «الأنشطة الزراعية او المحاصيل (إنتاج اللحوم، تكثير البذور، زراعة النباتات الزيتية، إنتاج الحليب، زراعة الأعلاف، زراعة القطن، وزراعة الحبوب...) التي تعتمد عليها الدول بشكل كبير في تلبية الطلب الداخلي، وتؤثر بشكل مباشر على الامن الغذائي والاستقرار الاقتصادي». [5]

ويرى الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) إيفاد (الزراعات الاستراتيجية هي «المحاصيل التي تساهم في تحسين سبل العيش الريفية وتقليل الفقر، إلى جانب دورها في تعزيز القدرة على تحقيق الاكتفاء الغذائي». [6]

ومن هذه التعاريف نستخلص أن الزراعات الاستراتيجية تتمثل في المحاصيل أو الأنشطة الزراعية ذات الأولوية التي تعتمد عليها الدول لتأمين احتياجاتها الغذائية الأساسية. لما لها من دور محوري في تحقيق الامن الغذائي، دعم الاقتصاد الوطني وتحسين الأوضاع المعيشية خاصة في المناطق الريفية.

III.أنواع الزراعة

تنقسم الزراعة الى عدة أنواع واهم هذه الأنواع هي:[7]

1. **الزراعة البدائية المتنقلة**: يتوقف نوع الزراعة وتقدمها على البيئة وعلى المستوى العلمي الذي وصل إليه الانسان فمثلا تحدث الزراعة المتنقلة في الأقاليم الاستوائية التي يقوم المزارعون فيها باقتلاع الغابات وزراعة الأرض، فاذا استنفذت خصوبة الأرض هجروها وانتقلوا الى أراضي جديدة.
2. **الزراعة الكثيفة**: تنشأ هذه الزراعة في الأماكن التي يزدحم بها السكان وترتفع قيمة الأراضي الزراعية كما هو الحال في الاحواض والأنهار الرئيسية، ويخفف هذا التنويع في الزراعة من اجهاد الأرض ويفسح لها

---

[1]- وزارة البيئة والمياه والزراعة، 16/03/2026، 21 :57. https://www.mewa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

[2]-المعهد الوطني للبحوث الزراعية والبيئية (INRAE)_ البحوث في مجالات الزراعة والغذاء والبيئة https://www.inrae.fr/themes/custom/inrae_socle/logo.svg ، 16/03/2026. 21:00.

[3] د. رحمن حسن الموسري، «**الاقتصاد الزراعي**»، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، طبعة الاولى ،2013، ص45.

[4] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، https://www.fao.org ، 12/04/2026، 12:00.

[5] البنك الدولي، الزراعة والامن الغذائي، https:/www.worldbank.org، 12/04/2026، 13:30.

[6] الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التنمية الزراعية والريفية، https:/www.ifad.org12/04/2026 ،13:45.

[7] جواد سعد العارف «**التخطيط والتنمية الزراعية**»، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2010-2009، ص56-54.

المجال لتجديد خصوبتها. وتشمل هذه الزراعة على عدة أنواع من المحاصيل الزراعية مثل الأرز والقمح وأيضا المحاصيل الزيتية وبعض الخضراوات الأساسية التي تتدخل في الاستهلاك اليومي.

3. **الزراعة الواسعة:** تقوم هذه الزراعة في المناطق التي تتوافر فيها الأرضي الزراعية مع قلة السكان.

4. **الزراعة المتنوعة:** في هذا النوع من الزراعة ينتج المزارع عدة محاصيل بعضها يحتاج إلية والبعض الأخر للسوق فهو لا يعتمد على محصول رئيسي واحد، تعتبر فوادها أكثر من بقية الزراعات فهي تحافظ على خصوبة التربة، وإمكانية انتاج أغلب المحاصيل التي يحتاجها المزارع وعائلته حسب فصول السنة، ويساعد بالاستفادة من عدة مشاريع للحصول على نتائج جيدة مع دخل موزع على مدار السنة.

5. **الزراعة المتخصصة**: وهي التي تتخصص بزراعة محصول واحد معين كمزارع الشاي والأرز والمطاط وغيرها من الزراعات

6. **المزارع المختلطة**: وهي المزارع التي تنتج محاصيل نباتية ومنتوجات حيوانية ويتم التنسيق بينهما بواسطة خطة مزرعية واحدة، إن هذا النوع من المزارع يكون متكاملا وأيضا يماثل المزارع المتنوعة غير أنه يمتاز عنها بوجود خطة مزرعية منسقة.

ومع هذه الأنواع توجد مزارع تعتمد على التطور التكنولوجي والابتكار العلمي للاستفادة من الأراضي وبعض الزراعات ونذكر منها:

1. **الزراعة الذكية:** هي أسلوب زراعي حديث يعتمد على التكنولوجيا (الذكاء الاصطناعي وأجهزة الاستشعار) لتحسين الإنتاج وتقليل التكاليف والحفاظ على الموارد الطبيعية، وتعزيز الابتكار الزراعي وخلق الوظائف الخضراء وتعزيز خصوبة التربة.[1]

2. **الزراعة الهوائية**: هي زراعة النباتات في جو من الضباب أو الهواء دون الحاجة إلى تربة كما في الزراعة التقليدية أو وسط نمو كما في الزراعة المائية.[2]

3. **الزراعة المائية**: هي أحد الأنظمة الزراعية الحديثة التي تقوم على زراعة النباتات دون الحاجة إلى التربة، اذ تعتمد في الأساس على تزويد الجذور بالمحاليل المغذية المذابة في الماء.[3]

4. **الزراعة المحمية**: ويقصد بها انتاجها في منشئات خاصة تسمى الصوبات أو البيوت المحمية لغرض حمايتها من الظروف الجوية غير المناسبة، لإمكانية انتاجها في غير موسمها.[4]

5. **الزراعة العمودية**: تعبر أسلوب زراعي حديث قائم على زراعة النباتات داخل أبراج شاقوليه في بيئة خاضعة للرقابة، مع اعتماد تقنيات مبتكرة لتحقيق اقصى استفادة من المساحات المحدودة، ويمكن تطبيقها في المدن والمناطق الحضرية.[5]

6. **الاستزراع النباتي السمكي أو زراعة اكوا**: يعتمد هذا النظام على الزراعة اسماك عالية الجودة في احواض صغيرة وشفافة مع الطحالب الخضراء المجهرية، ويتميز هذا النظام بتعزيز نمو الأسماك والطحالب بسرعة في المياه الدافئة، مما يجعله مناسبا للمزارع العمودية ذات المساحات المحدودة.[6]

---

[1] خليد بوداد، خليد عائشة، «**الزراعة الذكية كخيار استراتيجي لتطوير القطاع الزراعي في المناطق الجافة -الامارات العربية المتحدة نموذجا**»، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد6، العدد1، جزائر 2024، ص177-164.

[2] ذيب سلسبيل، العيفة عبد الحق، «الابتكار التكنولوجي للمؤسسات الناشئة في مجال الهندسة الزراعية-الزراعة العمودية نموذجا»، مجل الابتكار التسويق، المجلد 12، العـــدد1، 2025، ص51.

[3] ناهدة البياتي، «**المحاليل المغذية المستخدمة في الزراعة المائية**»، مجلة العلوم والتكنولوجيا، المجلد6، العدد02-، جامعة الجزائر1، 2025، ص76-67.

[4] خليد بوداد، خليد عائشة، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[5] ذيب سلسبيل، العيفة عبد الحق، «**الابتكار التكنولوجي للمؤسسات الناشئة في مجال الهندسة الزراعية-الزراعة العمودية نموذجا**»، مرجع سبق ذكره، ص 51.

[6] نفس الرجع سبق ذكره ص54.

IV. أنواع الزراعات الاستراتيجية: وتنقسم الى:

1. الزراعات الاستراتيجية النباتية: تشمل

➢ **محاصيل الحبوب:** يقصد بالحبوب Céréales الأنواع النباتية العشبية التي تزرع للحصول على حبوبها المستخدمة في غذاء الانسان أو الحيوان كالقمح والشعير والأرز والذرة الصفراء. وتصنف محاصيل الحبوب حسب عدة اعتبارات أهمها الفصيلة النباتية وموسم النمو، فهناك محاصيل شتوية مثل القمح والشعير والشوفان، ومحاصيل صيفية كالذرة الصفراء والبيضاء. ومع تأثير العوامل على أنماط الغذاء والمستويات الاقتصادية والحضارية للشعوب، يوجد تنوع في غذائها الرئيسي، هذه المحاصيل تتمتع بقدرة على التأقلم مع بيئات كثيرة مختلفة، نرى نسبة نجاح القمح كبيرة في افريقيا وأوروبا، أما الأرز فنراه عند الشعوب الاسيوية لميلان المجتمعات السكنية الى تناول حبوب ذات قيمة غذائية عالية عندما تشجع ظروفهم على ذلك.[1]

➢ **محاصيل الالياف:** احتلت هذه المحاصيل المرتبة الثانية بعد محاصيل الحبوب، من حيث فائدتها للإنسان وتأثيرها في حضاراته. من أهم هذه المحاصيل: القطن والقصب، والسلسال، واستخدمها الانسان لصناعة الملابس والأدوات المنزلية وغيرها. تنقسم هذه الالياف إلى مجموعات فمنها ألياف النسيج لصناعة الملابس والاقمشة والحبال، وألياف الفرشاة تكون صلبة جدا التي تستخدم في صنع المكانس والفرش، والألياف الورقية واللحائية التي تستخدم في صناعة الورق والفلين. وتعد أمريكا والفلبين أكبر انتاجيا للألياف.[2]

➢ **المحاصيل السكرية:** هي المحاصيل التي يحتوي نباتها على نسبة عالية من السكر ومنها القصب السكري وبنجر السكر التي تعتبر من أهم المحاصيل السكرية، كان أول محصول للسكر مزروع في جزر الهند الشرقية وغينيا، وهذه المحاصيل مهمة حيث يعتمد عليها الانسان في توفير مادة السكر الضرورية وذلك بسبب ارتفاع مادة السكروز التي تستخلص منها مادة السكر.[3]

➢ **المحاصيل الزيتية:** تلعب هذه المحاصيل دورا محوريا في تغذية سكان العالم وفي صناعات مختلفة كالغذاء ومستحضرات التجميل والطاقة الحيوية. تختلف أنواع هذه المحاصيل من بلد إلى بلد وحسب العوامل الطبيعية السائدة فيه. وتنقسم الى المحاصيل الزيتية العشبية كدوار الشمس والصويا، الفول السوداني والسمسم، و المحاصيل الشجرية مثل الزيتون ونخيل الزيت، جوز الهند.[4]

➢ **الخضراوات والفواكه:** هي محاصيل تزرع من اجل الاستهلاك والتسويق، فالخضراوات تزرع سنويا وفي دورة زراعية قصيرة، اما الفواكه في دورة أطول وبشكل موسمي في بعض المناطق.[5]

➢ **البقوليات**: هي المحاصيل التي تزرع لأجل بذورها الجافة، كالعدس والحمص البزلاء والفول.... يتغذى عليها الانسان والحيوان. فهي تحتوي على قيمة غذائية عالية جدا وهي مصدر كبير للبروتين والاحماض الذهنية.[6]

2. الزراعات الاستراتيجية الحيوانية: وهي كالتالي:[7]

➢ **تربية الابقار**: الابقار من الحيوانات الزراعية المهمة وهي تفوق بقية الحيوانات في اعدادها ويحصل الانسان من الابقار على منتجاتها من اللحوم والحليب ومشتقاته والجلود والعظام وبعض المواد البروتينية ومستخلصات الهرمونات فضلا عن استخدامها في العمل في كثير من البلدان. وتوجد انواع عديدة من الابقار التي يختلف بعضها عن البعض من حيث الصنف والمنشأ والمظهر الخارجي وطبيعة الانتاج.

---

[1] » تصنيف محاصيل الحبوب » ،البحوث والإرشاد الزراعي، Agriculturalresearc.blogspot.com،24/03/2026.

[2] كتاب محاصيل الالياف -طرق وأساليب الزراعية والإنتاج-، https://www.agro-lib.site ، 24/03/2026.

[3] م. د أشرف هاشم، «المحاصيل الزراعية-دليل علمي زراعي»، كلية زراعة قسم المحاصيل، العراق، 2022، https://www.agro-lib.site.com .

[4] إيهاب حسن، مقارنة إنتاجية المحاصيل الزيتية الرئيسية-الأكثر كفاءة في انتاج الزيت، https://www.zytowdhon.com

[5] Frank.D. Gardner،Fruit végétale and Flores ،The Johen C Wiston company،Philadelphia، Chicago،1/1/1918.

[6] https://altibbi.com ، 20

[7] صلاح وزان، «**تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن**»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1981,ص368.

➢ **الأغنام:** تعتبر الاغنام من الحيوانات الاقتصادية المهمة التي تمتاز بسعة انتشارها اذ تجوز تربيتها في كافة الاقاليم المناخية باستثناء المنطقة القطبية الباردة ومناطق الغابات الاستوائية الغزيرة الامطار وتكون اهميتها كبيرة في المناطق شبة الجافة الصحراوية.

➢ **الدواجن**: يقصد بالدواجن تلك الانواع من الطيور التي تختلف بعضها عن بعض في أصلها وصفاته، وتشكل اهمية اقتصادية كبيرة للإنسان وتشمل الدجاج والبط والإوز والحمام. ويعد انتاج الدواجن أحد المنتجات الحيوانية المهمة وتكون لحوم الدواجن وبيضها مصدرا مهما من مصادر البروتين الحيواني.

➢ **الاسماك**: بغض النظر عن الصيد البحري تعد مزارع الأسماك هي الشكل الرئيسي للزراعة المائية، في حين أن الطرق الأخرى يمكن أن تقع تحت نطاق الاستزراع البحري، وتنطوي مزارع الأسماك على تربية الأسماك لأغراض تجارية في خزانات أو حاويات، غالًبا لأغراض الغذاء.

V. أهمية الزراعات الإستراتيجية:

يمكن إبراز أهمية الزراعات الاستراتيجية فيما يلي:[1]

- تزويد الصناعات بالمواد الأولية اللازمة لتطويرها واستمرارها.
- اشباع الحاجات الأساسية للإنسان مثل الغذاء.
- المساهمة في توفير الموارد المالية ودعم برامج التنمية الاقتصادية.
- توفير فرص عمل لعدد كبير من السكان.
- خلق سوق واسعة لتصريف المنتجات الصناعية.
- دعم الصادرات، خاصة من خلال تصدير المحاصيل الزراعية.
- تزويد القطاعات الاقتصادية الأخرى باليد العاملة الفائضة.
- المساهمة في رفع الإنتاجية الزراعية وتنمية القطاعات غير الزراعية.
- المساهمة في الدخل القومي، خاصة في الدول النامية.

VI.خصائص الزراعات الاستراتيجية

يمكن استخلاص خصائص الزراعات الإستراتيجية من خصائص الزراعة فيما يلي:[2]

- **موسمية الانتاج وامكانية التخصص فيه:** يشمل الانتاج الزراعي كائنات حية نباتية وحيوانية هذا ما يجعله يتأثر بالظروف الطبيعية المحيطة به، وهذا الترابط مع الطبيعة لعملية الانتاج الزراعي يسمى موسمية الانتاج الزراعي، كما أن توفر الظروف المناخية الملائمة وامكانيات الانتاج في منطقة معينة يمكنها من إنتاج نوع من السلع الزراعية، هذا الشيء يكسب المنطقة صفة التخصص في نوع معين من الإنتاج.
- **التكنولوجيا:** يعتمد النشاط الزراعي على التكنولوجيا، وذلك من أجل زيادة الانتاج وتحسين جودة المحاصيل الزراعية.
- **خاصية عدم التجانس:** تتميز السلع الزراعية بصفات خاصة بها فهي غير متجانسة لا يمكن تحديد شكلها، كما أنها سهلة التلف كونها أحيانا تتأثر بشكل كبير بالتخزين لفترة طويلة.
- **التركيب التنافسي للنشاط الزراعي**: يكسب النشاط الزراعي صفة التنافسية هذا يعني أنه يوجد تجانس نسبي في المنتجات الزراعية وعدم إمكانية التمييز بين منتجي المحصول الواحد، وبالتالي فإن المنتج عليه أن يقبل بالأسعار السائدة للسلعة التي ينتجها في السوق، فالتركيب التنافسي للنشاط الزراعي يساهم في تحقيق درجة أعلى من الكفاءة الاقتصادية للوحدة الانتاجية، يعني هذا أن المنتج يحاول الوصول إلى السلعة الإنتاجية المثلى بأقل التكاليف.
- صعوبة التحكم في كمية الانتاج الزراعي: الانتاج الزراعي الحيواني والنباتي يكون عرضة للمخاطر والعوامل الطبيعية ولا يستطيع المنتج التحكم فيها والتنبؤ بها مثل تذبذب الأمطار، آفة زراعية أو وباء الذي يصيب

[1] جواد سعد العارف «**التخطيط والتنمية الزراعية**»، مرجع سبق ذكره، ص77.
[2] عنبر إبراهيم شلاش، «**التسويق الزراعي**»، طبعة الأولى، عمان دار النشر والتوزيع، 2012، ص 288.

المحاصيل الزراعية، هذه العوامل تؤثر على كمية الإنتاج ونوعيته والكمية المعروضة منه مما يؤدي إلى تأثر أسعار المنتجات.

- **ضعف وصعوبة التمويل الزراعي**: المخاطر واللايقين في الانتاج الزراعي يؤدي إلى صعوبة الحصول على التمويل اللازم للعملية الانتاجية، بالإضافة إلى حاجة هذا القطاع لحجم تمويل كبير ولمدة زمنية طويلة لتغطية عوائد هذا التمويل.
- **ارتباط ادارة النشاط الزراعي بالحياة الريفية**: ويظهر هذا الارتباط من خلال تشارك أفراد الاسرة في العمل الزراعي بهدف تحسين دخل الاسرة المتأتي من النشاط الزراعي، هذا الارتباط يؤدي على المدى البعيد إلى التوسع في الانتاج الزراعي وتحسين دخل المزارع وعائلته؛
- **انخفاض المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية**: تعني المرونة السعرية للطلب على السلع الزراعية "بأنها مدى استجابة الكميات المطلوبة من هذه السلع لعملية التغير في اسعارها وتتميز بالانخفاض"، هذا يعني أن التغير في الأسعار لا يؤثر على الكميات المطلوبة من السلع الزراعية، ذلك لأن معظم هذه السلع ضرورية بالنسبة للفرد ولا يمكن الاستغناء عنها.
- **تفاوت المرونة الدخيلة للطلب على السلع الزراعية**: يعني بالمرونة الدخيلة للطلب على السلع الزراعية "هي مدى استجابة الكميات المطلوبة من السلع الزراعية للتغير في دخل المستهلك"، وهي تتميز بالتفاوت بين الدول أين تكون مرتفعة في الدول النامية، حيث أن الكميات المطلوبة من السلع الزراعية تتأثر بشكل كبير بالدخل بسبب عدم الاشباع من هذه السلع.

المطلب الثاني: المفاهيم العامة للأمن الغذائي

تتباين التصورات المتعلقة بالأمن الغذائي باختلاف زوايا النظر اليه، فهناك من يعتبره قضية ذات ابعاد عالمية، في حين يراه اخرون مشكلة إقليمية او وطنية. غير ان الجميع يتفق على ان توفير الغذاء للسكان يمثل هدفا أساسيا مشتركا، سواء على المستوى الدولي او الإقليمي او الوطني، مما جعل الامن الغذائي يحظى باهتمام متزايد من قبل مختلف دول العالم.

I. مفهوم الامن الغذائي وابعاده

1. مفهوم الامن الغذائي:

نشا مفهوم الامن الغذائي في سبعينيات القرن العشرين نتيجة الازمة العالمية 1974-1972 التي أدت الى نقص في الموارد الغذائية، ولتحقيق الامن الغذائي يجب توفير غذاء كاف وصحي لجميع السكان بشكل مستمر.

حيث عرفته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO) على انه «وضع يتحقق عندما يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الحصول المادي والاقتصادي على الأغذية الكافية والسليمة التي تلبي احتياجاتهم الغذائية وافضلياتهم من اجل حياة نشطة وصحية».[1]

وعرف البنك الدولي الامن الغذائي على انه «قدرة كل انسان في كل الأوقات للحصول على الغذاء الكاف والذي يضمن لهم حياة صحية نشيطة».[2]

وأيضا يقصد به «قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام». [3]

---

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FOA)، **«حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم»**، https://www.openknoledge.foa.org ، 2026/04/15، 12:1.

[2] البنك الدولي، what is Food Security?،htpps://www.albankaldawli.org .2026/04/20 .30:12.

[3] د. فوزية غربي، «**الزراعات العربية وتحديات الامن الغذائي-حالة الجزائر-**»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت،2010، ص52 -53.

وعرف المشرع الجزائري الامن الغذائي وفقا للقانون رقم 08/16 المتضمن لتوجه الفلاحي في مادته الثالثة الفقرة الأولى «حصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة الى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشطة».[1]

وتبعا لهذه التعاريف نميز ان لدى الامن الغذائي ثلاثة مستويات مطلق ونسبي وفردي. فالأمن الغذائي المطلق يعني إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل او يفوق الطلب المحلي وهذا المستوى مرادف للاكتفاء الذاتي الكامل لهذا النوع انتقادات واسعة وكثيرة بالإضافة على انه ليس واقعي كما انه يفوت على الدولة المعنية إمكانية الاستفادة من التجارة الدولية القائمة على التخصص وتقسيم العمل واستغلال المزايا النسبية[2]. اما بالنسبة للأمن الغذائي النسبي فيعني قدرة الدولة على توفير السلع والمواد الغذائية كليا او نسبيا وضمان الحد الأدنى من تلك الاحتياجات بانتظام. أي ليس بالضرورة انتاج كل الاحتياجات الغذائية الأساسية بل توفير الموارد اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات من خلال منتجات أخرى يتمتع فيها البلد المعني بميزة نسبية تؤهله لتامين الغذاء بالتعاون او التبادل مع دول أخرى ومنه فان مفهومه تامين الغذاء بالتعاون مع الاخرين.[3] اما الامن الغذائي الفردي يمثل في قدرة الفرد او الاسرة على الحصول المستمر على الغذاء الكافي وامن يلبي احتياجهم الغذائية ويضمن لهم حياة صحية ومستقرة.[4]

يمكن من خلال هذه التعاريف استخلاص ان الامن الغذائي هو قدرة الدولة على توفير احتياجات سكان البلاد من الغذاء والقدرة على الحصول عليه من حيث الكمية والجودة سواء من خلال الإنتاج المحلي او التبادل او الاستيراد.

3. ابعاد الامن الغذائي:

يقوم الامن الغذائي على أربعة ابعاد رئيسية وهي[5]:

- توافر الأغذية: التوافر يعتبر بعدا مهما من أبعاد الأمن الغذائي، فتوريد ما يكفي من الغذاء للسكان أمر ضروري، ولكن غير كافي، كما أنه شرط لضمان ملاءمة وصول الغذاء للأفراد، من غذاء كاف وبنوعية مناسبة، حيث لا يشمل بعد التوافر كمية الأغذية وحسب بل أيضا جودتها وتنوعها، ويشمل مؤشرات تقييم التوافر مدى كفاية امدادات الطاقة الغذائية، نسبة السعرات الحرارية المستمدة من الحبوب، الجذور والدرنات، متوسط امدادات البروتينات، متوسط الإمداد بالبروتينات من مصدر حيواني ومتوسط قيمة الإنتاج الغذائي
- الحصول على الغذاء: وصول الموارد الغذائية بشكل ملائم ومستمر نحو الأفراد لأجل أن يكتسبوا أغذية مناسبة وفق نظام غذائي مغذ، أي امكانية الحصول عل الغذاء الكافي للأفراد والأسر، ويتم تحديد فرص الحصول على الغذاء في المقام الأول من خلال الدخل، أسعار الغذاء وقدرة الأسر والأفراد عل تلقي الدعم الاجتماعي، بالإضافة الى أن الحصول عل الغذاء أيضا تتأثر الى حد كبير بالمتغيرات الاجتماعية، اذ يشمل أيضا امكانية الوصول الى الأغذية فعلياً بالنظر الى مدى توفر البنية التحتية للنقل مثل وجود السكك الحديدية والطرق، وامكانيات الحصول عليها من ناحية اقتصادية ممثلة بمؤشر أسعار الأغذية المحلية، ومعدل انتشار نقص التغذية
- الاستقرار: إمكانية الحصول على الغذاء الكافي في كافة الأوقات دون أن يكون أمام مخاطر فقدان هذه الإمكانية بسبب صدمة معينة مثل أزمة اقتصادية أو بيئية أو دورة موسمية، أي لكي يصل السكان أو الأسر أو الأفراد الى مرحلة الأمن الغذائي فإنه يجب أن يكون لهم القدرة عل الوصول الى الغذاء الملائم في كل الأوقات، ولا يجب أن يكون هناك خطر فميدان الوصول الى الغذاء نتيجة لأحد الصدمات(الأزمات الاقتصادية أو المناخية) أو الأحداث الدورية (كانعدام الأمن الغذائي الموسمي)، وبذلك فإن مفهوم الاستقرار يشير الى بعد الإتاحة وبعد الوصول الى الغذاء.
- الانتفاع: طريقة استعمال الأفراد للغذاء يتوقف على نوعية الأغذية، طريقة الإعداد والتخزين.... نتائج الانتفاع من الأغذية خاصة فيما يتعلق بالقصور التغذوي لدى الأطفال دون سن الخامسة كالهزال هشاشة العظام ونقص الوزن، وقد أضاف تقرير حالة انعدام الامن الغذائي في العالم (SOFI) سنة 2013 أربعة

---

[1] جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-08 المادة 03 المؤرخ 08 شعبان 1429ه التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2008، ص06.

[2] د. فوزية غربي، «**الزراعات العربية وتحديات الامن الغذائي-حالة الجزائر-**» مرجع سبق ذكره.

[3] مرجع سبق ذكره، ص53.

[4] البنك الدولي، what is Food Security?، مرجع سبق ذكره.

[5] محمد روابحية، لطيفة بهلول، «**افاق تحقيق الامن الغذائي بالجزائر من خلال استصلاح الأراضي التابعة لأملاك الدولة في إطار الامتياز بالجنوب**»، المجلد 08، العدد 01، تبسة -الجزائر-، 2025، ص 358-357.

مؤشرات أخرى لنقص المغذيات الدقيقة تتمثل في نقص فيتامين (A)بين الأطفال دون سن الخامسة، انتشار نقص اليود وفقر الدم عند الحوامل.

II. العوامل المؤثرة على الامن الغذائي:

هناك عدة عوامل تأثر في تحقيق الامن الغذائي ويمكن تلخيصها في مجموعة عوامل رئيسية وهي:[1]

- العوامل الديمغرافية: تعد هذه العوامل من اهم المحددات في الامن الغذائي، اذ يؤدي التزايد السكاني السريع الى ضغط متزايد على الموارد الغذائية نتيجة اختلال التوازن بين نمو السكان والإنتاج الزراعي. كما تساهم الهجرة من الريف الى المدن في تقليص اليد العاملة الزراعية، وتراجع الإنتاج، في حين يؤدي تحسن مستوى الدخل في تقليص المساحات المزروعة، مما يزيد من صعوبة تحقيق الامن الغذائي.
- العوامل الطبيعية: تؤثر العوامل الطبيعية بشكل مباشر على قدرة تلبية الطلب الغذائي لارتباطها بضعف الإنتاج الزراعي، اذ مع المعاناة العديد من محدودية المساحات القابلة للاستغلال الفلاحي، مقارنة بالامتداد الجغرافي الكلي هو ما يقيد التوسع الزراعي، كما يبقى النشاط الزراعي رهين للتقلبات المناخية التي تتسم بعدم الانتظام هذا الامر ينعكس سلبا على مردودية المحاصيل. بالإضافة الى ذلك ندرة المياه وسوء تسييرها مما يدفع الى الاعتماد المتزايد على أنظمة الري بدل الزراعة المطرية. ولا يمكن اغفال تأثير التدهور البيئي مثل الزحف التصحر وتآكل التربة الى جانب الاستغلال المفرط للمواد الطبيعية وكل هذا يساهم في تعميق اختلال التوازن الغذائي.
- العوامل التكنولوجية: هنا تلعب التكنولوجيا دورا محوريا حيث تساهم في توظيف التقنيات الحديثة في رفع الإنتاجية الزراعية وتحسين جودة المحاصيل وأيضا ضمان استقرار الامدادات الغذائية. لكن في الدول النامية تشكل التكنولوجيا عائقا أساسيا، ومع ضعف تبنيها والاعتماد على الأساليب التقليدية ونقص المكننة الزراعية ومحدودية استعمال واستخدام البذور المحسنة والاسمدة المتطورة. وفي ظل غياب أنظمة الري الحديث والتقنيات الذكية، يؤدي الى هدر الموارد وتقلب الإنتاج. بالإضافة الى ضعف البحث العلمي الزراعي ونقص نقل المعرفة والتكنولوجيا الى الفلاحين، مما يحد من القدرة على الابتكار والتكييف مع المتغيرات المناخية.
- العوامل السياسية: تعد هذه العوامل من أبرز التحديات التي تعيق تحقيق الامن الغذائي في العديد من الدول، خاصة في ظل التحولات والتوترات الدولية الراهنة. فتؤثر الأوضاع السياسية غير المستقرة بشكل مباشر على القدرة الإنتاجية الزراعية وعلى توازن الامدادات الغذائية. ويظهر ذلك بوضوح في بعض الدول العربية التي تمتلك إمكانيات طبيعية معتبرة، غير ان النزاعات الداخلية مثل الحروب الاهلية والانقسامات السياسية أدت الى استنزاف مواردها وتعطيل جهود التنمية الزراعية. كما ان ما تشهده دول السودان وسوريا ومصر وتونس وليبيا من اضطرابات بدرجات متفاوتة ساهم في اضعاف أنظمتها الغذائية، الامر الذي جعلها أكثر عرضة لمخاطر نقص الغذاء.

III. المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي

اهم المفاهيم المرتبطة بالأمن الغذائي نذكر منها:[2]

1. **الاكتفاء الذاتي:** هو قدرة المجتمع على تحقيق الاعتماد الكامل على النفس، وعلى الموارد والإمكانيات الذاتية في انتاج كل حاجياته الغذائية محليا.
2. **الفجوة الغذائية:** يشير الى الفارق الحاصل بين كمية الإنتاج المحلي من السلع الغذائية والكمية المستوردة من الخارج لتلبية احتياجات السكان من الغذاء اليومي، وذلك وفقا للمعايير الدولية المتعارف عليها من سعرات حرارية وبروتينات.....الخ.

[1] رايس حدة، رحال ايمان، «مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر»، مجلة اصيل البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 04، ديسمبر 2018، ص48-47.

[2] د. فوزية غربي، «الزراعة العربية وتحديات الامن الغذائي -حالة الجزائر-»، مرجع سبق ذكره، ص56-51.

3. **امان الغذاء:** يعني كل الظروف والمعايير الضرورية اللازمة (خلال عمليات الإنتاج وتصنيع وتخزين وتوزيع واعداد الغذاء) لضمان ان يكون الغذاء امنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك الادمي.
4. **التبعية الغذائية:** هي عدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها من الموارد الأساسية الاستهلاكية لغذائهم اليومي. فتقوم على الاستيراد من الخارج، لان أي اختلال او ندرة يعرض السكان الى نقص في التغذية، وبالتالي انتشار الامراض والمجاعة.

IV. مؤشرات الامن الغذائي

يقاس الامن الغذائي بعدة مؤشرات عبر الزمن وذلك حسب تطور مفهومه عند الدول، تساعد هذه المؤشرات في تقييم واقع الامن الغذائي، ولهذا يمكننا تصنيفه الى صنفين من المؤشرات (مؤشرات عامة ومؤشرات دولية).

1. المؤشرات العامة:

تعد هذه المؤشرات أداة تحليلية تستخدم لتقييم قدرة الدولة على توفير الغذاء الكافي والامن لجميع افراد المجتمع بصورة منتظمة ومستدامة، وهي تساهم في بناء المؤشرات الدولية. وتتمثل اهم هذه المؤشرات فيما يلي:[1]

- **نسبة الاكتفاء الذاتي:** تقيس مدى اعتماد الدولة على انتاجها المحلي لتلبية احتياجات السكان من السلع الغذائية الأساسية. يتم حسابها بالعلاقة التالية:

نسبة الاكتفاء الذاتي= (الإنتاج /الاستهلاك) *100

- **الفجوة الغذائية:** وتنقسم الى الفجوة الغذائية الظاهرية والفجوة الغذائية الحقيقية(التغذوية)

الفجوة الغذائية الظاهرية: وهي القيمة الصافية التي يتم استيرادها من مصادر خارجية لاستكمال احتياطات بلد ما من الغذاء. وأيضا تعرف انها الفرق بين اجمالي المتاح للاستهلاك من سلع معينة وبين الإنتاج المحلي من تلك السلع في مدة زمنية معينة. نصيغها في العلاقة التالية:

الفجوة الغذائية الظاهرية = الإنتاج المحلي – المتاح للاستهلاك

الفجوة الغذائية الظاهرية = الواردات الغذائية – الصادرات الغذائية

الفجوة الغذائية الحقيقية(التغذوية): هي الفرق بين الاحتياجات الغذائية الموصى بها للفرد او للسكان من الطاقة والعناصر الغذائية الأساسية، وبين ما يحصل علية فعليا من غذاء. وتستخدم لقياس مدى كفاية النظام الغذائي من الناحية التغذوية وليس من الناحية الكمية اذ يركز على توفير السعرات الحرارية والفيتامينات والبروتينات والدهون والمعادن التي تساهم في صحة الانسان. وتحسب الفجوة الغذائية الحقيقية وفق العلاقة التالية:

الفجوة التغذوية = المتطلبات الأساسية من السعرات الحرارية – السعرات الحرارية الفعلية

او

الفجوة التغذوية = المتاح او المستهلك فعليا من العناصر التغذوية – الاحتياجات التغذوية الموصى بها

- مؤشر الاعتماد على الخارج (التبعية الغذائية): في هذا المؤشر يمثل كيفية تغطية حجم الفجوة الغذائية الفعلية من طرف البلد، وأيضا استخراج كونه يمثل معكوس الاكتفاء الذاتي من الغذاء، او بقسمة الواردات الغذائية على اجمالي المتاح للاستهلاك، ويعطى بالعلاقة التالية:

نسبة الاعتماد على الغير في الحصول على الغذاء= (الكميات المستوردة/ الكميات المتاحة للاستهلاك) *100

- مؤشر المستوى الغذائي للفرد: يعبر هذا المؤشر عن متوسط السعرات الحرارية التي يحصل عليها الفرد في البلد ما، مقارنة مع متوسط المتطلبات الاساسية التي توصي بها المعايير العالمية الصحية في البلد محل الدراسة. ويتم قياسه كما يلي:

[1] مزاغش لميس، «تطوير القطاع الزراعي كاستراتيجية للنهوض بالنمو الاقتصادي -حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2024-2023، ص38 -39.

نسبة مستوى الغذائي للفرد = (متوسط الاستهلاك الطاقوي الفعلي للفرد/ متوسط المتطلبات الأساسية الفسيولوجية للطاقة للفرد) *100

2. مؤشرات القياس الدولية:

هي مؤشرات تستخدم لمقارنة وضعية الامن الغذائي على المستوى الدولي، وتضم أربعة مؤشرات قياس رئيسية نذكرها على النحو التالي:[1]

- مؤشر انتشار نقص الغذاء: يعبر هذا المؤشر عن نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم المعتاد من الطاقة الغذائية (السعرات الحرارية) عن الحد الادنى اللازم للحفاظ على حياة صحية. وهذا يركز على مفهوم الفرد العادي في الفئة السكانية المرجعية كما يتبع مراحل حسابية معينة لبناء نموذج والحصول على النتائج. ويحتسب وفق معادلة التالية:
- مؤشر مقياس معاناة انعدام الامن الغذائي: وضع هذا المؤشر كأداة لسد الثغرة في رصد الامن الغذائي العالمي، خاصة بالنسبة لتقييم بعد الحصول على الأغذية على المستويين الفردي والأسري. استخدم لأول مرة في الولايات المتحدة عام 1995 بعدها تبنته منظمة الفاو لتطبيقه على المستوى العالمي. ويقيس على مدى مستوين (المستوى الفردي والمستوى الاسري)، واهميته انه يسمح بالمقارنة بين البلدان ويساهم في تحليل الفوارق بين الجنسين في انعدام الامن الغذائي، وأيضا يساعد في تحديد المعايير العالمية الحقيقية لقياس الامن الغذائي على المستوى الفردي والاسري.
- مؤشر الامن الغذائي العالمي: هو مؤشر دولي يصدر عن Economist Impact منذ سنة 2012، ويهدف الى تقييم واقع الامن الغذائي في مختلف دول العالم، وذلك من خلال ابعاده الرئيسية وهي توافر الغذاء والاستقرار والقدرة على تحمل تكاليف الغذاء والجودة وسلامة الغذاء. حيث تحتوي هذه الأبعاد على
- 28 مؤشر قياس فرعي، وتعطي هذه الأخيرة نسبا مئوية ليتم بعدها حساب المؤشر الاجمالي للأمن الغذائي وتتراوح هذه النسبة بين (100-0) فكلما ارتفع المؤشر واقترب من 100 ذل ذلك على تحسن في المؤشر، وبعدها يتم ترتيب الدول من الأقل تعرضا لخطر انعدام الأمن الغذائي إلى الأكثر تعرضا، بالاستناد إلى نتائج المؤشر العام للأمن الغذائي لها من المؤشر المرتفع الى المؤشر المنخفض. فتمنح كل دولة درجات في المؤشرات الفرعية ثم توزن هذه النتائج لإنتاج درجة اجمالية تعكس مستوى الامن الغذائي.
- مؤشر الجوع العالمي: هو مقياس يستخدم لتقييم مستويات الجوع وسوء التغذية على المستويين العالمي والوطني. اذ يوفر صورة شاملة عن مدى تفاقم هذه الظاهرة وتطورها عبر الزمن، ويعتمد على أربعة مؤشرات أساسية تتمثل في:
  - النسبة المئوية للسكان الذين يعانون من نقص التغذية.
  - النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول).
  - النسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من التقزم.
  - النسبة المئوية للأطفال الذين يموتون قبل بلوغ سن الخامسة

وتتراوح قيمة المؤشر من0 حتى 100 نقطة حيث تعكس القيم المرتفعة مستويات اشد من الجوع. يمثل الجدول التالي مقياس خطورة مؤشرات الجوع العالمية:

الجول رقم 1: مقياس خطورة مؤشرات الجوع العالمي

9.9≥	10-19.9	20-34.9	35-49.9	50≤

[1]هبول محمد، «السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-20216»، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2019-2020، ص 46-42.

مقلق جدا	مقلق	خطير	معتدل	منخفض

المصدر: هبول محمد، السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر (دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2016-2020)، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3.

من الجدول نلاحظ ان كلما كانت النتيجة اقل من 9.9 كان وضع البلد أفضل، اما إذا تجاوز معدل فوق 20 فهي مرحلة خطيرة بينما الدرجات التي تتراوح بين 35 وأكبر من 50 فهي مقلقة.

المبحث الثاني: أهمية وتأثير الزراعات الاستراتيجية في الامن الغذائي

تعد الزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي مفهومين مترابطين ترابطهما علاقة تكامل واعتماد متبادل، تسهم الزراعات الاستراتيجية في توفير المنتجات الغذائية الأساسية وضمان استقرار الامدادات الغذائية، بما يعزز قدرة الدول على تحقيق الامن الغذائي والحد من التبعية الغذائية.

المطلب الاول: اهمية الزراعات الاستراتيجية في منظومة الامن الغذائي

تعتبر الزراعة والنشاط الزراعي احدى الركائز لتحقيق الامن الغذائي حيث توفر احتياجات الأساسية للسكان ودعم الاقتصاد الوطني، وتندرج الزراعات الاستراتيجية ضمن هذا الإطار كعنصر مهم يعزز الإنتاج الغذائي ويقلل التبعية، مما يجعل أهميتها متقاربة ومتكاملة مع أهمية النشاط الزراعي. ومن نستخلص أهمية فيما يلي:

1. تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان: تمثل الزراعات الاستراتيجية وسيلة أساسية لضمان تلبية الاحتياجات الغذائية للسكان، خاصة من خلال توفر المحاصيل الأساسية مثل الحبوب كالقمح والأرز اللذان يشكلان اهم غذاء في المجتمعات السكانية. وهي تشكل العنصر الرئيسي في النظام الغذائي، فإنتاج هذه المحاصيل محليا يمكن ضمان توفر الغذاء بشكل مستمر وبكميات كافية، حيث يساعد على الحد من مخاطر متعلقة بنقص الغذاء وسوء التغذية. كما ان تحقيق درجة من الاكتفاء الذاتي في المنتوجات الأساسية يساهم في استقرار الامدادات الغذائية، خاصة في ظل التزايد السكاني والتقلبات الاقتصادية العالمية مثل الحروب وازمات الدولية...الخ.[1]
2. تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي: تساهم الزراعات الإستراتيجية، بشكل كبير في تحقيق الاستقرار سواء اقتصاديا او اجتماعيا، من خلال تنشيط الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل خاصة في المناطق الريفية، اذ يتيح تطور في أنواع الزراعات الاستراتيجية خلق مناصب وشغل في مختلف مراحل انتاجها من الزراعة والتخزين التسويق والتحول الاقتصادي الى البيع، مما يساعد على تقليل معدلات البطالة ومستوى المعيشي للسكان. ومع الاستقرار الإنتاج الزراعي يعكس على استقرار الأسعار في الأسواق مما يعزز القدرة الشرائية للمواطنين ويحد من التقلبات الاقتصادية.[2]
3. مواجهة الازمات العالمية: تعد الازمات العالمية والدولية من أبرز العوامل التي تهدد استقرار الامن الغذائي، خاصة في ظل ارتباط الأسواق الغذائية ببعضها على المستوى العالمي، فهي ناتجة عن النزاعات او الكوارث او الحروب تؤدي على عواقب مأساوية لازمات التجويع وانعدام الامن الغذائي الحاد، نتيجة اضراب الامتدادات الغذائية. فالزراعات الاستراتيجية تمثل الية وقائية فعالة لمواجهة هذه الازمات فهس تسمح للدول بتامين جزء من احتياجاتها الغذائية حالية، وبالتالي تقليل من اثار الصدمات الخارجية. فهذه الازمات تكشف هشاشة الدول التي تعتمد على الاستيراد وعدم وضع خطط مستقبلية للاستفادة من الزراعات لتحسين الأوضاع الدول.[3]
4. تقليل التبعية الخارجية (الاستيراد): تكتسي الزراعات الاستراتيجية أهمية بالغة في تقليص التبعية الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي، إذ كلما ارتفعت قدرة الدولة على إنتاج احتياجاتها من المحاصيل الأساسية، مثل الحبوب والبقوليات والمحاصيل الزيتية والمنتجات الحيوانية، انخفض اعتمادها على الأسواق الخارجية التي تتسم بالتقلب وعدم الاستقرار نتيجة المتغيرات العالمية. كما يسهم دعم الإنتاج المحلي في الحد من استنزاف

[1] منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم، 2023، https://www.fao.org/publications/sofi/2023/en/
[2] البنك الدولي، Agriculture and Rural Développement، 24/05/2026، 10:10. https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/overview ، 24/05/2026، 11:10.
[3] المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، https://www.ifpri.org/topic/food-security، Food Security Reports، 05/04/2026، 13:15.

احتياطات النقد الأجنبي، وتحسين وضعية الميزان التجاري الغذائي، فضلاً عن تعزيز استقلالية الدولة وقدرتها على ضمان توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية للسكان بصورة مستدامة.[1]

المطلب الثاني: مساهمة الزراعات الاستراتيجية في تعزيز الامن الغذائي

يتجلى أثر الزراعات الاستراتيجية في تعزيز الامن الغذائي فيما يلي:

1. الحد من انعدام الامن الغذائي: يأتي تأثير الزراعات الاستراتيجية في الحد من انعدام الامن الغذائي بمستويات الاكتفاء الذاتي من هذه المحاصيل، حيث يشكل أساس قي بناء السيادة الغذائية وتحصين الاقتصاديات الوطنية ضد الصدمات الخارجية، تبرز معالم هذا الأثر في قدرة الإنتاج المحلي لهذه المحاصيل الحيوية على سد الفجوة الغذائية وتقليص التبعية للاستيراد، مما يحمي الأسواق المحلية من تقلبات الأسعار والتضخم ما يضمن "الوفرة" و"الوصول"، علاوة الى ذلك تخفيف الضغط على احتياطات النقد الأجنبي وميزان المدفوعات.
2. تحقيق الاستقرار الغذائي على مستوى الوطني: تشكل الزراعات الاستراتيجية عمود الفقري لتحقيق الاستقرار الغذائي على مستوى الوطني، باعتباره بعد الداعم لاستدامة الامن الغذائي، مساهمة في توفير كميات كبيرة من الموارد الغذائية الأساسية لتلبية الطلب المتزايد للسكان. كما تساعد الزراعات الاستراتيجية على تكوين مخزون غذائي وطني يعزز قدرة الدولة على مواجهة حالات الطوارئ والأزمات.
3. تحفيز تبني التكنولوجيا والابتكار الزراعي: تسهم الزراعات الاستراتيجية في تشجيع تبني التكنولوجيا والابتكار في القطاع الزراعي، من خلال توجيه الاستثمارات نحو استخدام التقنيات الحديثة كأنظمة الري الذكي، والبذور المحسنة والمكننة الزراعية، وتقنيات الزراعة الدقيقة. ويساعد ذلك على رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية، خاصة المياه والأراضي الزراعية مما يضمن زيادة واستقرار انتاج المحاصيل الاستراتيجية. تسهم التكنولوجيا الزراعية في تعزيز الامن الغذائي بصورة أكثر استدامة على مستوى الوطني

المطلب الثالث: نماذج دولية لدور الزراعات الاستراتيجية في تعزيز امن الغذائي

تعتبر الزراعات الاستراتيجية من الركائز التي تعتمد عليها الدول لتحقيق امنها الغذائي. وقد أظهرت التجارب الدولية تفاوتا واضحا في أساليب تطوير هذا القطاع، ومن أبرز هذه الدول البرازيل، الولايات المتحدة الامريكية، هولندا صين.

أ. نموذج البرازيل:[2] تعد البرازيل من أبرز الدول الصاعدة في مجال الزراعات الاستراتيجية، حيث ان تتحول من دولة تعتمد على الاستيراد الى فوة زراعية عالمية، خاصة في انتاج صويا والذرة واللحوم، وتشير التقارير انها أصبحت من أكبر منتجي فول الصويا عالميا انتاج يتراوح 150مليون طن سنويا، وهو ما يعكس قدرتها على تحقيق فائض انتاجي موجه للتصدير. ويعود هذا النجاح الى التوسع الافقي الزراعي من خلال استصلاح مناطق واسعة مثل إقليم السي رادو، كما ساهمت مراكز البحث الزراعي في تطوير محاصيل مقاومة للظروف المناخية، ومع دمجها للتكنولوجيا الحيوية في سياستها الزراعية الداعمة أدى ذلك الى رفع كفاءة الإنتاج وتقليل الفجوة بين العرض والطلب المحلي، حسب ما اشارت اليه التقارير فقد أصبحت البرازيل نموذجا في الزراعة الموجهة للتصدير المرتبطة بالسوق العالمية حيث تعتمد على سلاسل التوريد الدولية.

استطاعت البرازيل تحقيق تقدم ملحوظ في مؤشرات الامن الغذائي عبر زيادة انتاجها الزراعي، حقق مؤشر الاكتفاء الذاتي حوالي 185%، اما اعتمادها على الاستيراد منخفض في منتجات الحبوب واللحوم لكن مرتفع في بعض المنتجات. لهذا تعتبر البرازيل من أكبر الدول المصدرة للغذاء عالميا لكنها لا تزال تفاوتا داخليا في الامن الغذائي.

---

[1] علي عبابه، كمال بن موسى، «**التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية مؤشرات الأداء وملامح التطور**»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الوادي الجزائر، 2017، ص390-386.

[2] Tiago Bigolin, « **Mordança Climàticas E O Sistema De Duplo Cultivo Malho-Soja EM Cilma Subtropical** », Tese de doutorqdo ao Programa de pos Graduaçào em Agronegocios du Sul, Porto Alegre,2023. Page 53-110.

ب. نموذج الولايات المتحدة الامريكية[1]: اعتمدت الولايات المتحدة الامريكية على نظام زراعي صناعي متكامل قائم على التكنولوجيا والابتكار. تشير الاحصائيات انها تعد من أكبر منتجي الذرة في العالم بإنتاج يتجاوز350 مليون طن سنويا. بالإضافة الى انتاج ضخم من القمح حوالي 50-45 مليون طن سنويا، مع نسبة في الميكنة الزراعية أكثر من 90% من العمليات الزراعية مؤتمتة، ويتميز هذا النموذج بالاعتماد على الزراعات الدقيقة التي تستخدم الأقمار الصناعية، الذكاء الاصطناعي، وتحليل البينات في الإدارة المحاصيل، مما يسمح برفع الإنتاجية وتقليل التكاليف، كما تعتمد بشكل أكبر على الميكنة الكاملة، وتقلل الاعتماد على اليد العاملة بشكل كبير. ويبرز كل هذا بوجود نظام دعم زراعي قوي يشمل التامين الزراعي والدعم المالي للفلاحين، مما يضمن استقرار الإنتاج في مواجهة المخاطر المناخية والسوقية.

حققت الولايات المتحدة الامريكية مستويات متقدمة من الامن الغذائي بفضل ارتفاع الإنتاجية الزراعية وتنوع المنتجات الغذائية واستقرار الامدادات، سجل مؤشر الامن الغذائي العالمي لديها مرتفع يتراوح بين 84-85 نقطة، مع تحقيق اكتفاء ذاتي يفوق 100% بفضل الفائض الكبير في الإنتاج الزراعي، وانخفاض الفجوة الغذائية الى مستويات شبه منعدمة.

ج. نموذج هولندا[2]: تتميز هولندا بمحدودية مساحتها الجغرافية (اقل من 2 مليون هكتار). لكن لم تكن عائق امامها بل تعد من أكبر المصدرين الزراعيين في العالم من حيث القيمة، حسب التقارير فان قيمة الصادرات الزراعية حوالي110 مليار دولار سنويا، وإنتاج الخضر يمثل أكثر من 60% من الإنتاج. وهذا راجع الى اعتماد على الزراعة المكثفة عالية التكنولوجيا، خاصة البيوت البلاستيكية والزراعة المائية والزراعة الدقيقة. كما تستخدم أنظمة رقمية متقدمة للتحكم في الري والاضاءة والتسميد. واضافة الى ذلك التكامل بين البحث العلمي والقطاع الخاص، فالجامعات ومراكز البحث العلمي تلعب دورا محوريا في تطوير الابتكار الزراعي ونقله مباشرة الى المزارعين. مما يسمح لها بتحقيق انتاج مستمر طول السنة.

شهدت هولندا تحقق مستويات عالية جدا في تحسين الامن الغذائي، تملك قدرة انتاج غذائي تعادل حوالي 120% من احتياجاتها الغذائية في الكمية، لكنها لا تحقق اكتفاء كاملا في جميع المجموعات الغذائية، هي تغطى فقد حوالي 3 الى 5 مجموعات غذائية من أصل 7 بشكل كامل في إطار الاتحاد الأوروبي. وتقدر نسبة واردات الغذاء من اجمالي السلع حوالي 13.3% وهو رقم منخفض نسبيا ما يجعل الفجوة الغذائية قائمة بشكل جزئي ونوعي وليس كمي. مما يعكس نموذجا ساري على التكامل بين الإنتاج المحلي والتجارة الدولية.

د. نموذج الصين[3]: تعد الصين من القوى الزراعية عالميا، حيث تعتمد على استراتيجية لتحقيق اكتفاء الذاتي الغذائي، خاصة في الحبوب الأساسية مثل القمح والأرز. تشير التقارير ان انتاجها من الحبوب تجاوز 680-650 مليون طن سنويا، ونسبة الاكتفاء الذاتي حوالي 95%، عدد السكان العاملين في الزراعية أكثر من 200 مليون فلاح. مما يجعلها قادرة على تغطية احتياجاتها السكانية الضخمة. ومع تحديات بيئية التي تعاني منها مثل تدهر التربة واستنزاف المياه، مما دفعها استغلال صحراءها الكبرى التي تأخذ نص مساحتها الجمالية في تخضير الصراء عبر استخدام التكنولوجيا الحديثة بالإضافة الى تطوير أنظمة الري وتحسين البينية التحتية الريفية. والسياسات الحكومية الداعة للفلاحين مع الحفاظ على انتاج أكبر.

تمتاز الصين بمستوى مرتفع نسبيا من الاكتفاء الذاتي حيث تقدر قدرتها الإنتاجية على تغطية حوالي 80 % الى 90% من احتياجاتها الغذائية الأساسية كالأرز والخضر والفاكهة والدواجن، بفضل الاستثمار الكبير في الزراعة المكثفة والتقنيات الحديثة وسياسات دعم الإنتاج المحلي. مع ارتفاع مستوى الاكتفاء الذاتي، الا انها ما يزال تعتمد على الاستيراد في بعض الدخلات الأساسية، حيث تستورد أكثر من 60% من احتياجاتها لتلبية الطلب على فول الصويا، ما يجعل الفجوة الغذائية فيها محدودة لكنها استراتيجية ويتم التحكم فيها عبر سياسات تجارية وزراعية دقيقة لضمان الامن الغذائي.

---

[1] (Eissa alreshidi, **«Smart Sustainable Agriculture (SSA) Solution Underpinned by Internet of things (IoT and Artificial intelligence»,** international journal of advanced science and applications. vol10, no 5, 2019.

[2] Yu Tian, Energy and Labour Use on Farmas; Case Studies from the Netherlands and Chaina, PhD thesis, Wageningen university & research ,20/11/2019.

[3] نفس مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: الادبيات التطبيقية

يعد الاطلاع على الدراسات السابقة من الخطوات الأساسية في البحث العلمي، لما يوفره من خلفية معرفية تسهم في فهم أبعاد موضوع الدراسة وتحديد موقعها ضمن الأدبيات العلمية. وفي هذا المبحث سيتم عرض أهم الدراسات التي تناولت موضوع الزراعات الاستراتيجية والأمن الغذائي، سواء باللغة العربية أو الأجنبية، مع إبراز أهدافها ونتائجها الرئيسية. كما سيتم توضيح القيمة المضافة للدراسة الحالية ومدى تميزها عن الدراسات السابقة من حيث الموضوع والمعالجة.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

هذا المطلب سنقوم بتقديم اهم الدراسات السابقة التي تناولت متغيري الدراسة "الزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي".

1. دراسة باللغة العربية:

الدراسة الاولى: هبول محمد، «السياسات الزراعية واشكالية الامن الغذائي في الجزائر -دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2016)»، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، سنة 2019-2020، وينطلق الباحث في دراسته بالإشكالية الرئيسية التالية " كيف نقيم أداء السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر خلال الفترة 2000-2016 في مجال تحقيق الامن الغذائي".

هدفت هذه الدراسة الي تقييم أداء السياسات الزراعية المتبعة في الجزائر لتحقيق الامن الغذائي، ومن ثم الوقوف على طبيعة السياسات الزراعية الملائمة والبديلة، لتعزيز امن الغذائي مستدام. وسعت الى تعرف على حقيقة الإمكانيات الزراعية في الجزائر ومدى تطورها بتطبيق جملة من السياسات الزراعية، وتطور مستويات الامن الغذائي في الجزائر، ودراسة مكامن القوة والضعف ضمن ابعاده مختلفة، والكشف على مختلف التحديات والرهانات ذات التأثير على القطاع الزراعي والامن الغذائي في الجزائر محليا او دوليا.

الدراسة الثانية: أسماء سلامي، «تقدير واشراف الفجوة الغذائية للحبوب وانعكاساتها على الامن الغذائي في الجزائر»، أطروحة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة -الجزائر-، سنة 2021/2022، وانطلت الباحثة في دراستها بالإشكالية التالية " ما اهم المحددات المسؤولة عن تقلبات الفجوة الغذائية للحبوب، وما انعكاساتها على الامن في الجزائر، وكيف تتجه مستقبلا في افاق 2025

تعست في دراسة الى رصد وتحليل حجم الفجوة الغذائية للحبوب في الجزائر خلال فترة الممتدة من 1970 الى 2019، وتقديم رؤية استشرافية باتجاهاتها في الفترة 2020-2025، وتحديد أثر الفجوة الغذائية للحبوب على معدلات الاكتفاء الذاتي لقطاع الحبوب في الجزائر.

2. الدراسات باللغة الاجنبية:

دراسة الأولى:

Marijke Hummel, « Biobortification for nutrition», deveboping and crops witch more impact. National University of troland, Galway, April 2020.

وقد هدفت هذه الدراسة الى تطوير محاصيل غذائية أساسية ذات قيمة غذائية اعلى، من خلال الاغناء الحيوي لتحسين جودة التغذية، اعتمدت على منهج الوصفي التجريبي والتحليل لتطوير أصناف محسنة من المحاصيل الأساسية، وتقييم أثرها الغذائي ومدى تقبل المزارعين والمستهلكين لها باستخدام بيانات تجريبية ومسوحات ميدانية. وتوصلت الدراسة على عدة نتائج منها:

- تحسين القيمة الغذائية للمحاصيل الأساسية بالإسهام في معالجة نقص المغذيات.
- نجاح برامج الاغناء الحيوي الذي يعتمد عليه المزارعين والمستهلكين لهذه الأصناف.
- الامن الغذائي لا يقصر على الكمية فقط، بل يشمل الجودة والقيمة الغذائية أيضا.

دراسة الثانية:

Belkis Soumya, « Quelle strategies pour attenuation de la dependence alimentaire de l'Algérie des marches externes? Cas des blés ». Thèse de l'obtention de Doctorat, Ecole Nationale Supérieure Agronomique, Alger, 2022/2023.

الهدف من هذه الاطروحة استعراض تبعية قطاع القمح في الجزائر على المدى القصير والطويل، ان المشكلة التبعية الغذائية من مادة القمح التي تعاني منها الجزائر ونظرا أيضا لوضعية التوترات السياسية للدولة التي تؤثر على سوق العرض والتوزيع.

المطلب الثاني: القيمة المضافة

تتمثل القيمة المضافة لهذه الدراسة في أنها لا تقتصر على تحليل السياسات الزراعية أو دراسة فجوة غذائية لمحصول معين كما هو الحال في الدراسات السابقة، بل تسعى إلى تقديم رؤية شاملة للعلاقة بين الزراعات الاستراتيجية والأمن الغذائي في الجزائر من خلال دراسة مجموعة من المحاصيل الاستراتيجية المتمثلة في الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الزيتية والأعلاف، وتحليل مساهمتها في تعزيز أبعاد الأمن الغذائي المختلفة.

كما تتميز الدراسة بتركيزها على الواقع الراهن للزراعات الاستراتيجية في الجزائر، مع إبراز أهم التحديات التي تواجه تطويرها، سواء كانت تحديات إنتاجية أو مائية أو تمويلية أو تقنية، وتقييم مدى قدرتها على تقليص التبعية الغذائية للخارج وتعزيز الاكتفاء الذاتي.

وتكمن أهمية الدراسة كذلك في اعتمادها على مؤشرات حديثة نسبياً تسمح بتقييم وضع الأمن الغذائي والزراعات الاستراتيجية خلال السنوات الأخيرة، في ظل المتغيرات الاقتصادية والمناخية العالمية التي أثرت على أسواق الغذاء، الأمر الذي يساهم في تقديم نتائج وتوصيات يمكن أن تدعم صناع القرار في رسم سياسات زراعية أكثر فعالية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الجزائر.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل توصلنا الى ان الزراعات الاستراتيجية تمثل خيارا تنمويا لتحقيق الامن الغذائي، لما لها من دور في توفير المنتجات الزراعية ذات الأهمية الحيوية، وضمن استقرار الامدادات الغذائية، وتقليص الاعتماد على الواردات الخارجية. كما تساهم الزراعات الاستراتيجية في رفع مستويات الإنتاج والإنتاجية. من ناحية أخرى يتجلى الامن الغذائي كهدف استراتيجي يسعى الى ضمان توافر الغذاء بكميات كافية وجودة مناسبة وبصفة مستدامة لجميع افراد المجتمع. وتبرز العلاقة بين الزراعات الاستراتيجية والامن الغذائي من خلال اسهام هذه الزراعات في تعزيز الاكتفاء الذاتي، والحد من الفجوة الغذائية وتحسين القدرة على تامين الاحتياجات الغذائية للسكان، بما يدعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعزز السيادة الغذائية للدولة.

الفصل الثاني

مساهمة الزراعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

تمهيد:

تعد الجزائر من بين الدول التي تبنت الزراعات الاستراتيجية للنهوض باقتصادها الزراعي، لسعيها ضمان توفير الاحتياجات الغذائية لسكانها. ومع التحديات والصعوبات بتزايد الطلب على الغذاء، أصبح من الضرورة الوقوف على واقع هذه الزراعات وتحليل دورها في تحقيق مستويات الاكتفاء الذاتي وتعزيز الامن الغذائي لمواجهة هذه التقلبات. ومن هذا السياق ينقسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول: واقع الزراعات الاستراتيجية في الجزائر

المبحث الثاني: مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر

المبحث الأول: واقع الزراعات الاستراتيجية في الجزائر

تمثل الزراعة في الجزائر أحد القطاعات الاستراتيجية، والتي لها مكانة واهتمام لدورها في تقليص التبعية الخارجية وتحقيق التنمية الريفية ورفع القطاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري، ومع إمكانيات الثروة الجزائرية واستغلالها الحسن بفرض سياسات زراعية وبرامج التي تبنتها بهدف زيادة انتاجها الزراعي وتحسين مردوديته مع التحكم في الاكتفاء الذاتي وتقليل الفجوة الغذائية اللتان تعتبران الهدف الأساسي للبلاد.

المطلب الأول: المقومات الزراعية في الجزائر

تزخر الجزائر بإمكانيات طبيعية وبشرية وبمميزات جغرافية ومناخية جعلتها محورا لتطوير القطاع الزراعي، حيث تساهم في تعزيز الإنتاج وتحسين مردودية المحاصيل الزراعية، تتمثل اهم المقومات فيما يلي:

I. الموارد الطبيعية:

ان الموارد الطبيعية هي عنصر أساسي في النشاط الزراعي، إذا توفرت البيئة الملائمة لممارسة مختلف الأنشطة الزراعية. وتتمحور هذه الموارد على الأراضي الزراعية والموارد المائية، التنوع المناخي.

1. **الأراضي الزراعية:** تملك الجزائر منطقة جغرافية تبلغ مساحتها 238.174.100 هكتار وتتميز بتنوع طبيعي يتجلى في تغير وجوه المناطق على امتداد التدرج الشمالي- الجنوبي ويحدد ثلاث مناطق طبيعية كبيرة مفصولة بسلسلتي جبال مهمتين، وهي جبال الأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب.[1]

[1] وزارة الفلاحة والتنمية والصيد البحري https://madr.gov.dz/contact ، 2026/05/10، 15:1.

تبلغ الأراضي القابلة للاستصلاح الزراعي ب 49.1 مليون هكتار من مساحة الجزائر، في الشمال تقدر ب 32.9 مليار هكتار، واما في السهوب فتقدر ب 32.9 مليار هكتار وفي شبه الصحراء ب 12.9 مليار هكتار، الا ان مساحة الأراضي القابلة للزراعة تقدر ب 8.5 مليار هكتار منها الخاصة ب 5.6 مليار هكتار وتابعة للدولة ب 2.8 مليار هكتار. وباقي المساحة هي أراضي غبر منتجة تقدر ب 1.1 مليار هكتار.[1]

ويوضح الجدول التالي تطور نسبة الأراضي خلال فترة 2000-2023.

الجدول رقم 02: تطور نسبة الأراضي الزراعية 2000-2023

السنوات	نسبة الأراضي الزراعية %	نسبة الأراضي قابلة للزراعة %	نسبة أراضي المحاصيل %الدائمة
2000	16.80	3.20	0.21
2001	16.81	3.19	0.25
2002	16.70	3.18	0.28
2003	16.80	3.17	0.31
2004	16.30	3.16	0.36
2005	17.30	3.19	0.38
2006	17.32	3.10	0.38
2007	17.33	3.09	0.38
2008	17.34	3.10	0.38
2009	17.39	3.10	0.39
2010	17.39	3.10	0.39
2011	17.39	3.12	0.40
2012	17.39	3.12	0.41
2013	17.40	3.12	0.41
2014	17.40	3.10	0.42
2015	17.40	3.12	0.42
2016	17.41	3.17	0.41
2017	17.39	3.18	0.41
2018	17.38	3.18	0.40
2019	17.38	3.18	0.40
2020	17.37	3.18	0.41
2021	17.36	3.18	0.42
2022	17.39	3.18	0.42
2023	17.40	3.18	0.42

مصدر: من اعداد الطالبة اعتماد على بيانات البنك الدولي

[1] الدوان الوطني للأراضي الفلاحية، #https://www.onta.dz/informations-utiles-ar، 03:10/05/2026:15.

يبين الجدول التالي تطور نسبة الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة واراضي المحاصيل الدائمة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2023، حيث تشير النتائج ان الجزائر تزخر بأراضي زراعية هائلة حيث قدرت نسبتها سنة 2000 الى 16.80% الى 2023 بنسبة 17.40%. ونلاحظ من الجدول ميل طفيف نحو الارتفاع في النسب، وهذا يعكس الجهود المبذولة لتوسيع المساحات المستغلة زراعيا واستصلاح أراضيها. اما بالنسبة الى الأراضي القابلة للزراعة عرفت استقرار خلال الفترات الاخيرة، اذ تتراوح النسبة ما بين 3.09% و3.20% واستقرت الى 3.18% خلال السنوات الأخيرة. وهذا راجع نتيجة للظروف الطبيعية والمناخية السائدة خاصة مع اتساع النزوح الريفي والتصحر. وفيما يخص أراضي المحاصيل الدائمة فقد سجلت نموا ملحوظا فمن خلال الجدول نرى انها ارتفعت من 0.21% الى 0.42% خلال سنة 2000 الى 2023، وهذا راجع الى توزيع المحاصيل الدائمة خاصة في الصحراء والإجراءات المعمول بها من طرف الدولة مع السياسات والبرامج الزراعية الهادفة الى تنويع الإنتاج الزراعي وتعزيز الامن الغذائي.

2. **الموارد المائية:** تتوفر الجزائر على موارد مائية متنوعة منها الظاهرية والنادرة، وهي العوامل المهمة التي تؤثر على الزراعة، وتنقسم مصادرها الى:

- **مصادر طبيعية للموارد المائية:** وهي:

✓ **مياه السطحية:** وهي المياه التي تتجمع على سطح الأرض التي تأتي من الامطار او الثلوج الذائبة، وبها تشكل الجداول والانهار والبحيرات والمحيطات والأراضي الخصبة. وأيضا تكون محجوزة بسدود ومحاجز مائية. تتقسم الجزائر الى احواض هيدروغرافية رئيسة تضم حوالي 17 الى 19 حوضا وتتوزع كما يلي:[1]

احواض البحر الأبيض المتوسط: وتبلغ مساحتها نحو 130 ألف كلم²، وتتسع لنحو 12 مليار م³.

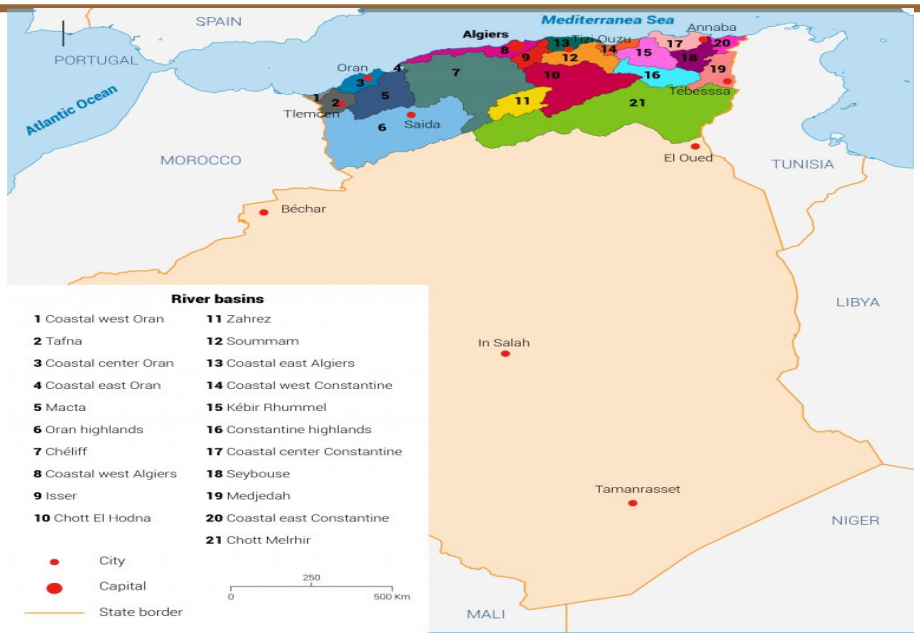
احواض الهضاب العليا: وتبلغ مساحتها نحو 100 ألف كلم²، وتتسع لنحو 750 مليون م³.

الاحواض الصحراوية: وتبلغ مساحتها نحو 100 ألف كلم²، وتتسع لنحو 700 مليون م³.

ويوضح الشكل الموالي خريطة الاحواض الأنهار في الجزائر.

الشكل رقم01: خريطة تمثل احواض الأنهار في الجزائر

[1] دموش وسيلة، سلامة وفاء، «**تطوير الاستراتيجيات في الجزائر (الجهود والتحديات -دراسة تحليلية-)**»، مجلة متعددة التخصصات عمل علمي وإدارة، المجلد، 35 العدد 2، الجزائر-سكيكدة، 2025، ص 4.



المصدر : https://water.fanack.com/ar/

وبفضل تعدد الاحواض التي تملكها الجزائر، أصبحت تملك شبكة من السدود الموزعة عبر مختلف ولايات الوطن حيث وصل عددها مند الاستقلال حوالي 80 سدا منجزا منها 65 سد مستغل، وبقدرة تخزين إجمالية تتجاوز 8 مليارات م³،[1] وفي الجدول الموالي يوضح اهم السدود في الجزائر

الجدول رقم03: اهم السدود في الجزائر

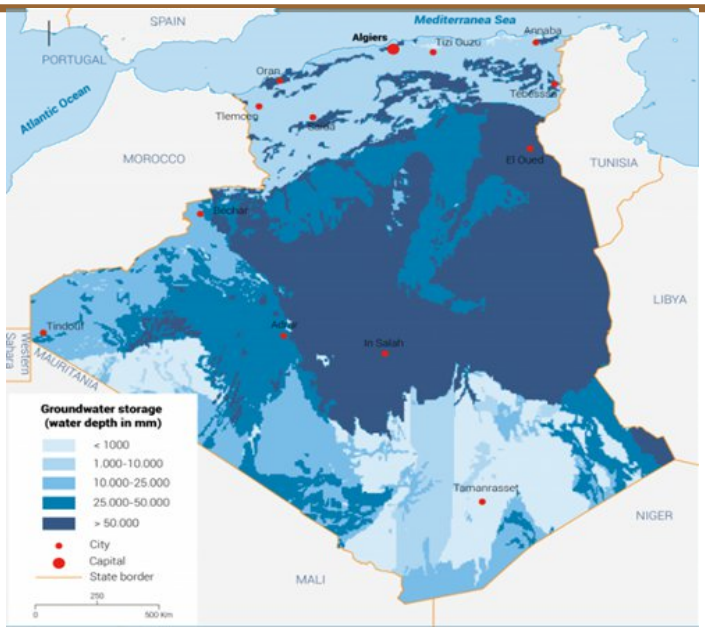
اسم السد	الولاية	سعة التخزين
سد بني هارون	ميلة	مليون م³ 960
سد كدية	البويرة	مليون م³ 640
سد تاقسيت	تيزي وزو	مليون م³ 180
سد غريت	عين الدفلى	مليون م³ 125
سد الشلف	الشلف	مليون م³ 153
سد ثابلوط	جيجل	مليون م³ 290

المصدر من اعداد الطالبة اعتماد على موقع https://areq.net/m/

- ✓ **المياه الجوفية:** المياه العذبة التي تتسرب وتتجمع تحت سطح الأرض في الفراغات بين الصخور والرمال. إذ تُقدَّر احتياطاها في الجزائر بحوالي 7.6 مليار متر مكعب. وتتركز معظم الموارد المتجددة في شمال البلاد، حيث تُستغل عبر الآبار والينابيع، إلا أن معدلات السحب السنوية (2.4 مليار م³) تفوق معدلات التجدد الطبيعي (1.9 مليار م³)، مما أدى إلى عجز مائي ناتج عن سوء إدارة الموارد وارتفاع عدد الآبار غير القانونية. أما في الجنوب، فتعتمد المنطقة أساساً على المياه الجوفية الأحفورية ضعيفة التجدد، والمخزنة في حوضي المركب النهائي والمتداخل القاري اللذين يحتويان على احتياطيات ضخمة تتراوح بين 30 و40 ألف مليار متر مكعب. ويتم استغلال هذه الموارد بواسطة الآبار العميقة والفقرات التقليدية، وتلبي نحو 96% من احتياجات المياه في المناطق الجنوبية. كما الشكل التالي يمثل بوضوح المياه الجوفية في الجزائر.

الشكل رقم02: خريطة تتمثل في المياه الجوفية في الجزائر

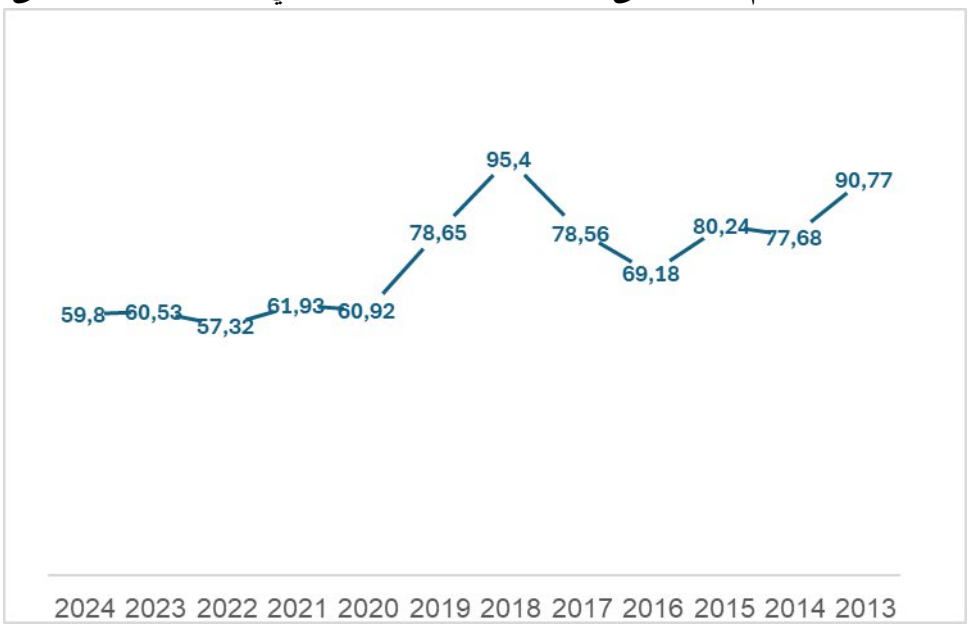
[1] الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات https://www.anbt.dz/ar/ ، 2026/06/13، 20:21.



المصدر: https://water.fanack.com/ar/

✓ الامطار: تعرف الجزائر بتباين في توزيع الامطار نتيجة مساحتها واختلاف اقاليمها المناخية، وتتفاوت كميات التساقط بين الشمال والجنوب، حيث سجلت اعلى قيمة تساقط سنة 2018 ب 95.5 مم، تليها سنة 2013 ب 90.77 مم، مما يدل على وفرة نسبية الامطار خلال هاتين السنتين. في المقابل، سجلت أدني كمية تساقط سنة 2020 ب 57.32 مم، تليها سنة 2024 ب 59.8 مم، هذا راجع الى الظواهر الطبيعية كاحتباس الحراري والتلوث البيئي، كما نلاحظ ان الفترة الممتدة من 2013 الى 2018 اتسمت بتذبذب متوسط مع ميل نحو الارتفاع، بينما شهدت الفترة من 2019 الى 2024 انخفاضا عاما واستقرارا نسبيا عند مستويات اقل، حيت تراوحت القيم بين 57 و79 مم. وترجع هذه التذبذبات بتأثير التغيرات المناخية وحركة الكتل الهوائية وتفاوت الضغط الجوي. كما هو الموضحة في المنحنى موالي الذي يمثل كمية تساقط الامطار في الجزائر.

الشكل رقم03: منحنى يمثل كمية تساقط الامطار في جزائر من 2013 الى 2024



المصدر: من اعداد الطالبة على بيانات مجموعة البنك الدولي

- **المصادر الغير الطبيعية للموارد المائية**: نظرا للنمو الديمغرافي السكان وقلة تساقط الأمطار نتيجة الجفاف، وارتفاع التكاليف المالية في استغلال واستثمار مصادر المياه الطبيعية، أصبحت الحاجة ملحة لتحلية مياه البحر، ومعالجة المياه المستعملة، إضافة الى مصادر غير تقليدية أخرى.

✓ **تحلية مياه البحر:** تُعد الجزائر رائدة على مستوى القارة الأفريقية في تحلية مياه البحر، حيث تساهم حالياً بحوالي 42% من إجمالي مياه الشرب الوطنية. من خلال شبكة تضم 19 محطة تشغيلية، تنتج البلاد ما يزيد عن 3.7 مليون م³ يومياً لتأمين الإمدادات الحيوية للمواطنين والقطاع الزراعي[1]. وتملكها على طول شريطها الساحلي. وتنقسم نحو محطات تحلية مياه كبيرة وصغيرة تتوزع على نطاق الشمالي، الجدول التالي يمثل عدد محطات التحلية المياه في جزائر

الجدول رقم 04: عدد محطات تحلية المياه في الجزائر

محطات	الصغيرة	الكبيرة
العدد	13	13
القدرة الانتاجية مليون م³ يوم	85500	2.25
القدرة الإنتاجية مليون م³ سنة	31	321.25

مصدر: https://www.mh.gov.dz/desalination

✓ **تصفية المياه المستعملة:** يعتبر تطهير المياه المستعملة من أهم مؤشرات الصحة العمومية وأحد أهم معايير الحفاظ على البيئة، من خلال معالجة المياه المستعملة وإعادتها نظيفة إلى الطبيعة، للدخول مرة أخرى في دورة المياه. وفي ظل تزايد الطلب على المياه والتأثيرات المناخية وقد خصصت الجزائر استثمارات كبيرة لضمان معالجة المياه المستعملة وحماية البيئة وكذلك تحسين الظروف المعيشية للمواطنين، هذه الاستثمارات ساهمت بشكل كبير في الحد من تصريف المياه غير المعالجة في البيئة والرفع من أداء محطات معالجة المياه المستعملة ومختلف أنظمة التجميع.[2]

وفي سنة 2024 نرى زيادة في حجم المياه المعاد استعمالها حيث ارتفع من 50 مليون م³ /سنة في 2023 إلى 111 مليون م³/سنة (19% من حجم المياه المصفاة)، الذي يعاد استعماله:[3]

في القطاع الفلاحي: 181.400 م³/يوم (60%).

في القطاع الحضري: 121.300 م³/يوم (39.7 %).

في القطاع الصناعي: 1.200 م³/يوم (0.3 %).

3. التغير المناخي: يعتبر اهم العوامل الطبيعية التي تؤثر وتتحكم في نجاح قطاع الفلاحة وفي تحديد مختلف أنواع المحاصيل ومناطق زراعتها. وتتمتع الجزائر بأقاليم مناخية أولها المناخ المتوسطي الذي يمتد على طول الشريط الساحلي للجزائر ذو اطلالة على البحر الأبيض المتوسط، الذي يبتسم بشتاء معتدل ورطب، وصيف حار وجاف، يشتهر بكميات امطار المتساقطة التي تتراوح بين 400-200 ملم سنويا، وحرارة صفية تتراوح درجاتها بين 30-25 صفيا درجة مئوية، اما في شتاء فتصل الى بين 15-10 درجة مئوية. وثانيا المناخ القاري يسود المرتفعات والمناطق الداخلية. حيث يمتاز بحرارة صيفا تصل الى 40 درجة مئوية وشتاء بارد لتساقط الثلوج فيها وقلة الامطار تتراوح درجته الى 0 درجة مئوية. اخيرا لدينا جنوب الجزائر (المناخ الصحراوي) الذي يتصف بحرارته المرتفعة التي تتجاوز 50 درجة مئوية اما في فصل

[1] جباري لطيفة، «واقع تحلية مياه البحر واشكالية الامن الغذائي -حالة الجزائر-»، مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي، مجلد 19، العدد 1، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، جزائر، 2023، ص 684 و685.

[2] شركة المياه والتطهير الجزائر https://www.seaal.dz/assainissement/ ، 2026/06/15، 22:30.

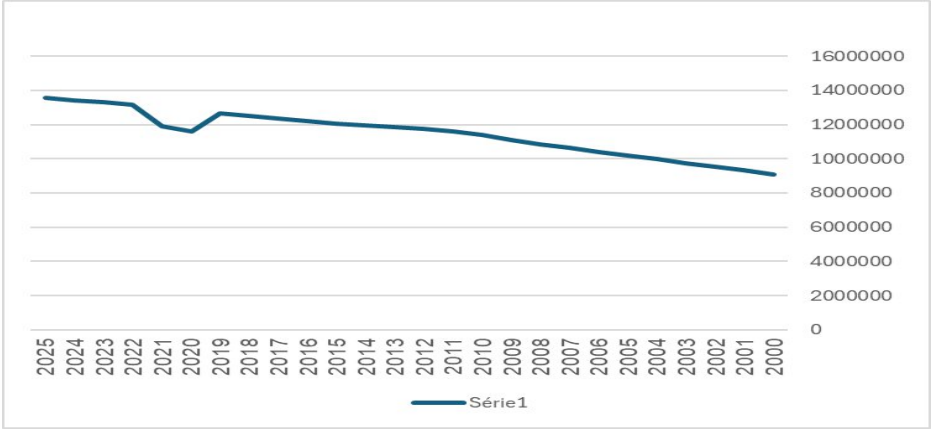
[3] وزارة الري https://www.mh.gov.dz/desalination ، 2026/06/15. 15:20.

الشتاء تكون لياليه شديدة البرودة أيضا يتميز بقلة وندرة تساقط الامطار التي تصل الى 50ملم في بعض المناطق.[1]

II. الموارد البشرية (العمالة الفلاحية):

تعد الموارد البشرية من أهم مقومات التنمية في أي مجتمع، إذ تتأثر بتغيرات كمية ونوعية تتطور عبر الزمن، الأمر الذي ينعكس على دورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أو الحد من وتيرتها. ويُبرز الشكل البياني التالي تطور حجم القوى العاملة في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2025، بما يسمح بتحليل الاتجاهات التي شهدها سوق العمل خلال هذه المدة.

الشكل رقم 04: يمثل تطور جحم القوى العاملة في الجزائر في فترة 2000-2025



المصدر: من اعداد الطالبة حسب بيانات مجموعة البنك الدولي.

سجلت القوى العاملة في الجزائر اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة 2000-2025، بزيادة قدرها 4.49 مليون عامل، أي بمعدل نمو بلغ نحو 49.45%. ويمكن تقسيم هذا التطور الى ثلاث مراحل رئيسية:

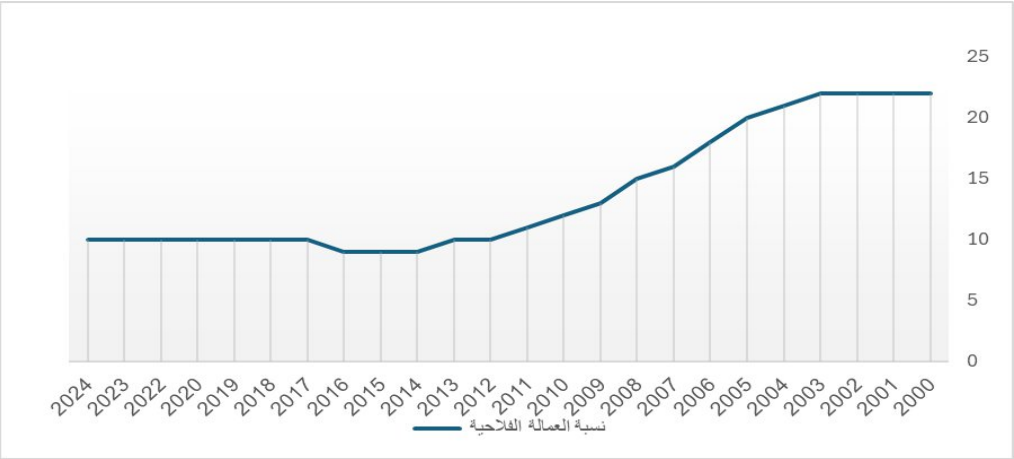
- المرحلة الأولى (2000-2019): شهدت القوى العاملة نموا متواصلا ومنتظما، اذ ارتفعت من 9.07 ملايين الى 12.6 مليون فرد، وهذا راجع الى تزايد عدد السكان في سن العمل، وتحسن معدلات النشاط الاقتصادي، ودخول اعداد متزايدة الى سوق العمل.
- المرحلة الثانية (2020-2021): وفي هذه المرحلة سجلت انخفاض ملحوظ في قوى العاملة حيث سجلت 11586994 فردا سنة 2020 الى 11881915 فردا سنة 2021، يعكس هذا التراجع في هذه الفترة الى التداعيات الاقتصادية والاجتماعية لجائحة كوفيد-19 التي اثرت على مستويات النشاط الاقتصادي والتشغيل.
- المرحلة الثالثة (2022-2025): عرفت القوى الاقتصادية في هذه المرحلة انتعاشا واضحا، اذ ارتفعت من 13145205 فردا سنة 2022 الى 13556525 فردا سنة 2025، وهو ما يدل على تحسن مؤشرات سوق العمل.

كما تعد الموارد البشرية أحد اهم عناصر الإنتاج الزراعي خاصة في الجزائر، من خلال الشكل البياني التالي الذي يوضح تطور نسبة العمالة الفلاحية في الجزائر خلال الفترة 2000-2024.

وتتشكل العمالة الفلاحية من مجموع الأفراد العاملين في الأنشطة الفلاحية بصفة دائمة أو موسمية، وتُعدّ عنصرًا أساسيًا في العملية الإنتاجية، إذ تسهم في زيادة الإنتاج الزراعي وتحقيق التنمية الفلاحية، كما يوفر القطاع الفلاحي فرص عمل لنسبة معتبرة من اليد العاملة في الجزائر. فالشكل الموالي يوضح نسبة العمالة الفلاحية في الجزار خلال 2000-2024.

[1] دموش وسيلة، سلامة وفاء، مرجع سبق ذكره.

الشكل رقم 05: منحنى بياني يمثل تطور نسبة العمالة الفلاحية في الجزائر خلال 2000-2024.



المصدر من اعداد الطالبة حسب نتائج مجموعة البنك الدول

تُظهر بيانات المنحنى أن نسبة العمالة الفلاحية في الجزائر شهدت اتجاهاً تنازلياً خلال الفترة 2000-2025، حيث انخفضت من 22% في بداية الفترة إلى 9% سنة 2025، أي بتراجع قدره 13 نقطة مئوية. ويعكس هذا الانخفاض تراجع قدرة القطاع الفلاحي على استقطاب اليد العاملة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، خاصة قطاعي الصناعة والخدمات، وذلك نتيجة الهجرة الريفية نحو المدن وضعف جاذبية النشاط الفلاحي من حيث المردودية والدخل. وقد يكون لهذا التراجع آثار سلبية على الإنتاجية الزراعية ومستوى الإنتاج الفلاحي مستقبلاً.

المطلب الثاني: اليات تطوير الزراعات الاستراتيجية في الجزائر

I. السياسات الزراعية في الجزائر:

1. تعريف السياسات الزراعية:

تعرف السياسة الزراعية على انها فرع رئيسي للسياسة الاقتصادية العامة يتم اعدادها وتطبيقها في القطاع الزراعي مع التنسيق والتكامل بينهما وبين غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى لتحقيق أهدافها المسيطرة وتهدف السياسة الزراعية الى تحقيق الاشباع لمستهلكي السلع الزراعية وإيجاد حلول للمشاكل والصعوبات في القطاع الزراعي.

2. تطور السياسات الزراعية (1962-2026):

شهدت السياسات الزراعية في الجزائر منذ الاستقلال الى يومنا هذا عدة مراحل واصلاحات وبرامج لتطوير القطاع الزراعي وتحقيق الامن الغذائي وتحسين ظروف المعيشة في الأرياف. تتجلي هذه السياسات فيما يلي:

- **سياسات ما بعد الاستقلال:** منذ الاستقلال، تبنت الجزائر عدة سياسات وإصلاحات زراعية. بدأت هذه الجهود بمرحلة التسيير الذاتي (1962-1971) التي اعتمدت على استغلال الأراضي المسترجعة من المعمرين، إلا أنها لم تحقق الأهداف المرجوة. ثم جاءت الثورة الزراعية سنة 1971 بهدف إعادة توزيع الأراضي وتحقيق العدالة الاجتماعية تحت شعار "الأرض لمن يخدمها"، غير أنها لم تتمكن من تلبية الاحتياجات الغذائية أو تطوير القطاع بالشكل المطلوب. وفي إطار إعادة الهيكلة (1981-1990)، تم تنظيم الوحدات الإنتاجية وإنشاء المزارع الفلاحية الاشتراكية لتحسين التسيير والإنتاج. أما خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق في التسعينيات، فقد تم إصدار قوانين لحماية الأراضي الفلاحية، واسترجاع بعض الأراضي المؤممة، وإنشاء المستثمرات الفلاحية الخاصة والجماعية، إلى جانب تحرير الأسعار والتجارة الخارجية. ورغم تحقيق بعض النتائج

الإيجابية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تحقق الأهداف المنتظرة بالكامل، مما دفع الدولة إلى تبني برامج وسياسات جديدة مع بداية الألفية الثالثة.[1]

- **مخطط التنمية الفلاحية 2000- 2004:** استراتيجية شاملة أطلقتها الدولة الجزائرية لإنعاش القطاع الزراعي بعد فترة "العشرية السوداء". يهدف المخطط إلى تحقيق الأمن الغذائي، استصلاح الأراضي، خلق مناصب شغل، والحد من التبعية الاقتصادية. يتمحور المخطط حول تحفيز وتدعيم الفلاحين المستثمرين من أجل تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعة وتطوير الإنتاج الزراعي والحيواني كافة وكذلك المنتجات ذات الاستهلاك الواسع والمنتجات الموجهة للتصدير، الحفاظ على العمالة الزراعية وزيادة طاقة الإنتاج الفلاحي تحسين الميزان التجاري والتحضير لإدماج الفلاحة الجزائرية في المحيط الدولي. حسب ما ورد في المنشور 332المؤرخ في جويلية 2000فان هناك مجموعة مناهج تعتبر الإطار الذي يتم الرجوع اليه لتنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، عبر دعم تطوير الإنتاج الوطني والإنتاجية في مختلف فروعها، تكييف أنظمة الإنتاج، استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز، البرنامج الوطني للتشجير، استصلاح الأراضي بالجنوب، كما رصدت الدولة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية غلافا ماليا قدر بـــــــ مليار دج، ووضعت ما يقارب 33 مليار دج كتمويل تكملي ليتم سنة 2002 توسيع المخطط بإدماج ودعم الريف وأصبح بذلك يسمى المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. يهدف المخطط إلى تحسين الخدمات الفلاحية في المناطق الريفية وكذلك دعم سكان الأرياف الأكثر فقرا لتحسين وضعيتهم المعيشية، كما يسعى المخطط الى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وادماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الطبيعة وتحسين مستوى الامن الغذائي للسكان، وتشجيع ودعم المزارعون. اعداد إستراتيجية التنمية الريفية المستدامة من أجل وضع تصور جديد خاص بالتنمية الريفية وذلك بهدف الدعم وتنفيذ العديد من الأنشطة الاقتصادية المبتكرة، التنمية المتوازنة والإدارة المستدامة للموارد في المناطق الريفية وكذا التآزر الاجتماعي والاقتصادي وتنسيق الإجراءات.[2]
- **فترة الإصلاح للتنمية الفلاحية ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009**: خطة تنمية اقتصادية أطلقتها الحكومة الجزائرية لاستكمال "برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي" (2001-2004). خصص له غلاف مالي ضخم بلغ نحو 42 مليار دولار بهدف تخفيض البطالة، تطوير البنية التحتية، تحسين الإطار المعيشي للمواطنين، وتحفيز الاستثمار كما خصص للقطاع الفلاحي من هذا البرنامج التكميلي مبلغ قدر ب 300 مليار دج أي ما نسبته 8% من المبلغ الاجمالي المخصص لتنفيذ الشطر الثاني من مخطط التنمية الفلاحية والريفية PNDARوذلك من أجل إكمال تطوير المستثمرات الفلاحية وانشاء مستثمرات جديدة واقامة المشاريع الجوارية لمحاربة التصحر و توسيع الثروة الغابية، تربية المواشي، ما ميز الشطر الثاني من مخطط التنمية الفلاحية والريفية هو صدور قانون 16/08 الصادر في 2008/08/03 المتعلق بالتوجيه الفلاحي والذي وضع محاور التنمية الفلاحية المستدامة بصفة عامة والتنمية الريفية بصفة خاصة، وقد كان يهدف هذا القانون إلى تحديد العناصر التوجيهية التي تساعد الفلاحة الوطنية في تحسين مستوى الامن الغذائي وتعزيز جهودها في التنمية الاقتصادية والتنمية الفلاحية المستدامة.[3]

وتهدف هذه السياسة الى مساهمة الانتاج الفلاحي في تحسين مستوى الامن الغذائي؛ ووضع إطار تشريعي يضمن تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز المشاركة الارادية للشركاء الاقتصاديين في عملية التنمية، ويضمن ارساء قواعد الحماية الاجتماعية وترقية الوسط الريفي؛ مع استمرار تنفيذ مبدأ دعم الدولة للتنمية الفلاحية النباتية والحيوانية بشكل مستمر؛ تطوير المكنة وأدوات تأطير القطاع الفلاحي قصد تحسين قدراته الانتاجية وتعزيز تنافسية

مخرجاته مع حماية الأراضي والاستغلال الرشيد لمياه الري الفلاحي.[4]

---

[1]

[2] شهيرة منازل، فريدة لرقط، **«دور السياسات الزراعية في تمكين المنتجات الزراعية الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية»**، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 9، العدد 1، سنة 2022، ص 43-42.

[3] مزاغش لميس، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[4] شهيرة منازل، فريدة لرقط، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- **سياسة التجديد الفلاحي والريفي (2010-2014):** شهدت هذه السياسة التي أطلقتها الجزائر كإطار استراتيجي للفترة بين 2010 و2014 نقطة تحول في الاقتصاد الزراعي، ضمنت هذه السياسة كإعادة توجيه للاستثمارات الضخمة التي بدأت مع مخطط التنمية الفلاحية (PNDA) في عام 2000. وتميزت هذه السياسة بالاعتماد على مقاربة تشاركية وتركز على عقود الأداء والبرامج المدمجة لحماية الموارد الطبيعية وتطوير العالم الريفي. ركزت أيضا على ثلاث ركائز وهي:

أ) التجديد الفلاحي: ركز هذا المحور على رفع الإنتاج الوطني في الشعب الاستراتيجية (القمح والحليب والبطاطا) لتقليص فاتورة الاستيراد عبر دعم المدخلات (الأسمدة والبذور) وعصرنة أنظمة الري.
يهدف برنامج التجديد الفلاحي إلى:[1]
- زيادة الانتاج والانتاجية مع التكييف والتحديث.
- انشاء نظام التنظيم الذي يهدف إلى تأمين واستقرار إمدادات المنتجات الاستهلاكية من ناحية، وضمان حماية دخل المزارعين ودخل المستهلكين من ناحية أخرى.
- خلق بيئة محفزة ومطمئنة للاستثمار في القطاع الزراعي وتعزيز ائتمان التأجير للمعدات الزراعية وإطلاق ائتمان بدون فوائد، بالإضافة إلى نظام تأمين ضد المخاطر الزراعية كالانخفاض في الغلة والنكبات الزراعية.

ب) التجديد الريفي: اعتمد على المشاريع الريفية المتكاملة (PPDRI) لتحسين ظروف معيشية سكان الأرياف الحد من النزوح الريفي وخلق نشاطات اقتصادية بديلة (كصناعات الحرف وتربية النحل). تقوم سياسة التجديد الريفي على تنفيذ ثلاث برامج أساسية هي:
- حماية الأحواض المائية وزيادة في المساحة المسقية إلى 99%.
- مكافحة التصحر من خلال زيادة غرس الأشجار إلى 82%.
- حماية الثروة الغابية وإدارتها المستدامة.

ج) برنامج تعزيز القدرات البشرية والمساعدات التقنية: وذلك من خلال تكثيف برامج التكوين والارشاد الفلاحي وتقوية التأطير التقني كالمعدات والمستلزمات الفلاحية والدعم المالي لصالح الفلاحين من خلال القروض الفلاحية من خلال مراكز التكوين والمؤسسات المالية المعنية والهيئات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي، وقد خصص لهذا البرنامج ميزانية قدرت ب 28مليار دج لتحقيق الأهداف التالية:[2]
- تأهيل وبناء مخابر للمعاهد التقنية للتنمية حسب كل فرع من فروع قطاع الفلاحة.
- تكثيف برامج التكوين وتأهيل مراكز التكوين والتعليم التابعة لقطاع الفلاحة.
- تقوية التأطير التقني والمصالح المختصة وابراز التقنيات التكنولوجية الفلاحية لفائدة الفلاحين والمستثمرين.
- تنمية الادارة المحلية بالتقنيات والمعدات الحديثة لضمان الرقابة والمتابعة لبرامج القطاع الفلاحي.

— تنمية القدرات الوطنية الجماعية ودعم المعارف للتصدي لصعوبات التنمية الفلاحية والريفية بهدف التطبيق الجيد والحسن للبرامج المنتهجة.

- **ورقة طريق التنمية الفلاحية والريفية (2020-2024)** [3]: إن المساعي الحثيثة التي تم مباشرتها بغرض تجسيدها ميدانيا لتطوير مجال الفلاحة والتنمية الريفية، قد تضمنتها ورقة طريق القطاع لفترة 2020-2024، النابعة من التزامات الأربعة والخمسين (54) للسيد رئيس الجمهورية ومن مخطط عمل الحكومة وذلك ترسيخا لمبدئ جعل الفلاحة محركا اساسيا للنمو من خلال توفير الأطر التنظيمية والقانونية والتحفيزية لفائدة

[1] بوعزيز ناصر، «سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية ورقة»، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 43، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص 418 و419.
[2] https://itsfacmi.dz/prchat/ 2026/05/20 ، 21:30.
[3] https://gloriousalgeria.dz/Ar 2026/05/20، 15:15.

الفلاحين والموالين والفاعلين والمستثمرين لتنمية القطاع في كافة ابعاده ومناحيه. وتجسيدا لمسار التنمية الفلاحية والريفية ومواصلة للمجهودات، بناء على المكتسبات السياسات الفلاحية المتعاقبة، تم إعداد ورقة طريق للتنمية الفلاحية والريفية لفترة 2020-2024، ترتكز على جملة من المحاور، تتمثل فيما يلي:

أ) تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية.
ب) زيادة الإنتاج والإنتاجية.
ج) ترشيد استخدام الأراضي الزراعية.
د) التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية.
ه) الحفاظ على التراث الحرجي وتنميته وتعزيزه.
و) التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب الزراعية والرعوية.
ز) التنمية والترويج في المناطق الصحراوية.
ح) دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.

وفي نفس السياق، تم تحديد الأوليات، بحيث تم إعداد برنامج على المدى القصير وآخر ذات طابع مستمر، يولى البرنامج القصير المدى بتنمية الزراعة الصحراوية، من خلال توسيع المناطق ذات القدرات وتنمية المحاصيل الصناعية (كالذرة، وفول الصويا، وبنجر السكر، وغيرها) وكذا إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية. إن أهم محاور ورقة الطريق المتعلقة بتنمية القطاع التي تم إعدادها والتي دخلت حيز التنفيذ بأهدافها المحددة وآجال تنفيذها، ترتكز على جملة من الأسس، يراد منها بعث آليات العمل الفلاحي من مختلف جوانبه، إذ تتمثل هذه الأسس المبدئية في:

- بعث استثمار الهيكلة، وتنمية الشعب الإستراتيجية خاصة الحبوب وترشيد النفقات العمومية التقليص المحسوس في فاتورة الاستيراد وتثمين المنتجات الفلاحية (الزراعات الصناعية والتصدير)،
- إدراج رأس المال في الفلاحة، والرقمنة لبعث نجاح التسيير ودعم مجال الابتكار ودفع المؤسسات الصغيرة وتحسين المداخيل بالقطاع الريفي وتوفير معالم التأطير الاجتماعي والمهني للفلاحين.
- تطوير الزراعات الصناعية من خلال التثمين المدمج، لاسيما إنتاج الزيوت الغذائية والمخلفات (الفول السوداني والصويا..) والسكر (البنجر السكري) والذرة وغيرها، حيث تعتبر شعب إستراتيجية لها آثار عل الاقتصاد الوطني من حيث الاستيراد.

II. **الإستراتيجيات الزراعية:** اعتمدت الجزائر على استراتيجيات زراعية لتحول الجذري في هيكلة قطاعها الزراعي، مع التركيز الكامل على كسب رهان الامن الغذائي وتقليص فاتورة الاستيراد عبر خطط متوسطة وطويلة المدى. تتمحور هذه الإستراتيجيات حول عدة ركائز أساسية وتوجيهات ميدانية واضحة:

1. **التركيز على الزراعات الاستراتيجية:** لقد اعتمدت الجزائر على انشاء المؤسسة (DCAS) بهدف مرافقة التحول في القطاع الفلاحي الوطني وتثمين الإمكانيات العقارية. من خلال شبكة تضم 174 وحدة إنتاج زراعي موزعة عبر مختلف انحاء التراب الوطني، وتعمل المؤسسة على تطوير برامج زراعية هيكلية تهدف الى تحسين الإنتاج الوطني وتقليل الاعتماد على استيراد المنتجات الزراعية الاستراتيجية، وجاء انشاء DCAS بناء على القرارات المتخذة خلال 18/02/2024، والتي تهدف الى تحديث تسيير المزارع النموذجية السابقة وتوجيهها نحو انتاج الزراعات الاستراتيجية.[1]
2. **التوجه نحو الزراعة الصحراوية (الجنوب)**: تزخر مناطق الصحراء بموارد وإمكانات كبيرة قادرة على تلبية الاحتياجات الخاصة بها من حيث فرص العمل والاحتياجات الغذائية للسكان، وتلعب دورًا مهمًا في تحسين الأمن الغذائي. ونظرا للمساحات الشاسعة والمياه الجوفية المتاحة، أصبح الجنوب الجزائري القطب الجديد للزراعات الاستراتيجية، وتعتمد هذه الاستراتيجية تنمية الزراعة الصحراوية واستصلاح الأراضي

[1] تطوير الزراعات الاستراتيجية لتعزيز الامن الغذائي في الجزائر https://dcas.dz/ar/ 2026/04/21، 30:01.

في الجنوب في إطار القانوني 18-83 الخاص بالحيازة العقارية الفلاحية المرتبطة، نحو التوجه لإنشاء محيطات استصلاح زراعية كبرى، وتجسيد التجارب الميدانية الرائدة مع الاعتماد على المياه الجوفية وتقنيات الري، مع التوسع في المحاصيل الاستراتيجية للحفاظ على مكانة الإنتاج وزيادة مردوديته.[1]

3. **العصرنة والرقمنة الزراعية (الذكاء الاصطناعي)**: تسعى الجزائر على اعتماد الزراعة الذكية لمقاومة التغيرات المناخية كخيار استراتيجي مستدام، بالمشاركة في البحوث العلمية والزراعية الاكاديمية لتطوير قطاع انتاج البذور، وتحديث تقنيات الري والمنشئات. اعتمدت على تمويل المؤسسات الناشئة والتكنولوجيا للتركيز على مشاريع الخواص وأصحاب هذه المؤسسات في مجالات الطاقة والري الرشيد وتطوير البيوت الذكية، وإدخال الذكاء الاصطناعي في توفير البيانات للمزارعين.[2]
4. **تطوير وترقية القطاع الزراعي:** عرفت هذه الاستراتيجية الانتقال من برامج الدعم المالي المباشر الى الاستثمار في القطاع الزراعي. وتركزت على إعادة هيكلة شاملة لمنظومة الإنتاج الفلاحي، وتمويل المشاريع الزراعية من خلال تقديم قروض مسيرة تتماشى مع طبيعة المشروع ونسبة مردوديته، وأيضا تسهيل السياسات التمويلية التي تستهدف الفلاحين، مع تسوية الوضعية القانونية بمنح ثبوتية الأوراق وتقديم ضمانات اللازمة للبنوك. فهي تهدف الى حماية واستدامة المشاريع الصغيرة والعائلية، بالإضافة الى تجاوز أخطاء البرامج السابقة التي غابت عنها مبدا الاستمرارية وبناء منهج زراعي متواصل لا يتأثر بتغير الحكومي او الوزاري.[3]

III. اتفاقيات تطوير الزراعات الاستراتيجية في الجزائر: اولت الجزائر اهتماما للاتفاقيات الزراعية باعتبارها وسيلة لدعم وتطوير الفلاحي. ومن اهم هذه الاتفاقيات:

1. الاتفاقية الجزائرية الإيطالية: (مشروع بونيفيكي فيراريزي-BF): ضمنت هذه الاتفاقية بإنتاج الحبوب والبقوليات على مساحة 36 ألف هكتار بولاية بتيميمون بقيمة إجمالية 420 مليون يورو (455 مليون دولار)". وسيخصص هذا المشروع لإنتاج القمح والعدس والفاصولياء المجففة والحمص، بالإضافة إلى تشييد وحدات تحويلية لتصنيع العجائن الغذائية، وصوامع للتخزين وهياكل حيوية أخرى. وبالإضافة إلى زراعة الحبوب والبقوليات، سيتم إدراج محاصيل زراعية أخرى إستراتيجية ضمن الدورة الزراعية، خاصة النباتات الزيتية مثل الصويا. وتضم هذه الاتفاقية عدة اهداف منها[4]:
   - نقل التكنولوجيا والابتكار الزراعي للاستفادة من الخبرة الإيطالية الرائدة في مجال تكنولوجيا السقي الحديثة، إدارة الموارد المائية والصناعات الغذائية التحويلية.
   - تنويع الشركاء الاقتصاديين للجزائر بالتماشي مع القانون الاستثمار الجديد.
   - تحقيق الامن الغذائي وتقليص التبعية من خلال انتاج المحاصيل الاستراتيجية.
2. الاتفاقية الجزائرية القطرية: تشهد الشراكة القطرية-الجزائرية نمواً استراتيجياً وتكاملاً اقتصادياً واسع النطاق، حيث تجاوزت الاستثمارات القطرية المباشرة في الجزائر 4 مليارات دولار. وتتركز هذه الشراكة على مشاريع كبرى ذات أبعاد إقليمية في قطاعات الأمن الغذائي والطاقة الصناعية، قد قدمت من خلال مشروع بلدنا لإنتاج مسحوق الحليب وتربية الابقار الذي تجاوز

---

[1] رحماني موسى، الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وافاق مند 1983، أطروحة دكتوراه دولة كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص101-100.

[2] بن شاعة نادية، حضري دليلة، «**الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق استدامة الامن الغذائي في الدول العربية**»، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجلد 19، العدد 31، 2023، ص223 و242.

[3] ساري الدين، «**استراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الامن الغذائي المستدام**»، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد 02، سطيف-الجزائر، 2022، ص276 و292.

[4] لزهر مروك، «**العلاقات الجزائرية الإيطالية من تعاون التقليدي الي الشراكة الاستراتيجية المتعددة الابعاد**»، مجلد الجزائرية الامن الإنساني، المجلد 11، العدد 1، جامعة الجزائر 3 ،2025، ص 814-785.

3.5 مليار دولار الذي يهدف الى تربية 270 ألف راس من الابقار، وإنتاج نحو 1.7 مليار لتر من الحليب سنويا وهذا ما يغطي حوالي 50% من الاحتياجات الوطنية للجزائر. حيت هدفت هذه الاتفاقية الى:[1]

- الاستهداف المباشر لتقليص فاتورة استيراد غبرة الحليب.
- استصلاح أراضي شاسعة في الجنوب (ادرار) لإنتاج الاعلاف باستخدام أحدث التكنولوجيات الري والمياه الجوفية.
- بناء مصانع متكاملة ومترابطة لتوطين التكنولوجيا اللوجستية.

3. اتفاقية بين مؤسسة EPE-DCAS تطوير الزراعات الاستراتيجية: ندرج هذه الاتفاقية في إطار تعزيز وتحديث المعدات الفلاحية استجابة لمتطلبات المخططات الزراعية المعتمدة من طرف وحدات الإنتاج الفلاحي والتي ستدخل حيز التطبيق ابتداء من الموسم الفلاحي 2025-2024 ستسمح هذه الشراكة أيضا بترقية الإنتاج الوطني من العتاد الفلاحي المتخصص وتعزيز فعاليته بما يتماشى مع المعايير التقنية التي تتطلبها المحاصيل المدرجة ضمن المخطط الوطني لتطوير الزراعات الاستراتيجية الذي يعكف القطاع على تجسيده في الميدان. تتمثل مهامه فيما يلي:[2]
   - تطوير الزراعات الاستراتيجية
   - تحديث أنظمة الإنتاج
   - تثمين الإمكانات العقارية الزراعية
   - تعزيز الإنتاج الوطني للبذور
4. اتفاقية مع الديوان الوطني للسقي والصرف الصحي: وتهدف الاتفاقية على تعزيز النشاط الزراعي المائي على مستوى وحدات الإنتاج الفلاحي التي تشمل محيطات مسقية كبرى. ستتيح مياه المعالجة سقي 66 ألف هكتار من أصل 114 ألف هكتار هي إجمالي مساحة الوحدات الفلاحية التابعة لمؤسسة تطوير الزراعات الفلاحية الاستراتيجية، التي يبلغ عددها 174 وحدة تطوير الزراعات الاستراتيجية.[3]

المطلب الثالث: أنواع لزراعات الاستراتيجية في الجزائر

I. تطور الزراعات الاستراتيجية النباتية

1. محاصيل الحبوب: تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2009-2000 و2017-2010، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة. تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2009-2000 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب. يمثل الجدول التالي نسبة الأراضي المخصصة للحبوب

الجدول رقم 05: يمثل تطور المساحة المخصصة لمجموعة الحبوب

السنة	2000	2010	2020
نسبة الأراضي المخصصة للحبوب %	13.81	38.07	33.16

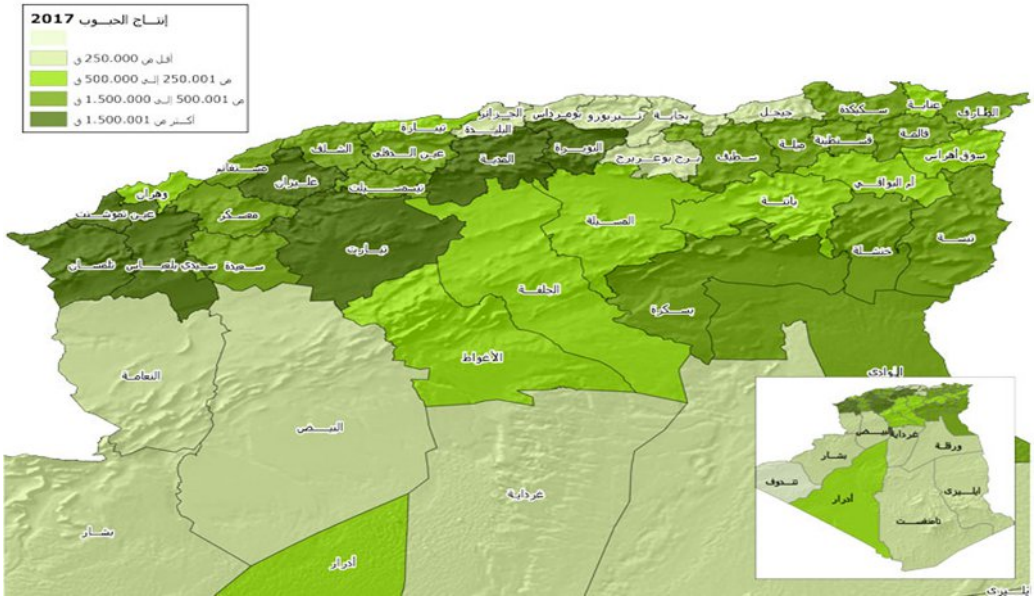
[1] الجزيرة https://www.aljazeera.net/ebusiness/2026/05/21.21. 20:.

[2] مزاغش لميس، مرجع سبق ذكره، ص 218.

[3] https://elmassar-elarabi.dz/ 2026/06/22، 20:02.

المصدر من اعداد الطالبة حسب بيانات مجموعة البنك الدولي

الشكل رقم07: خريطة تمثل مواقع الحبوب في الجزائر

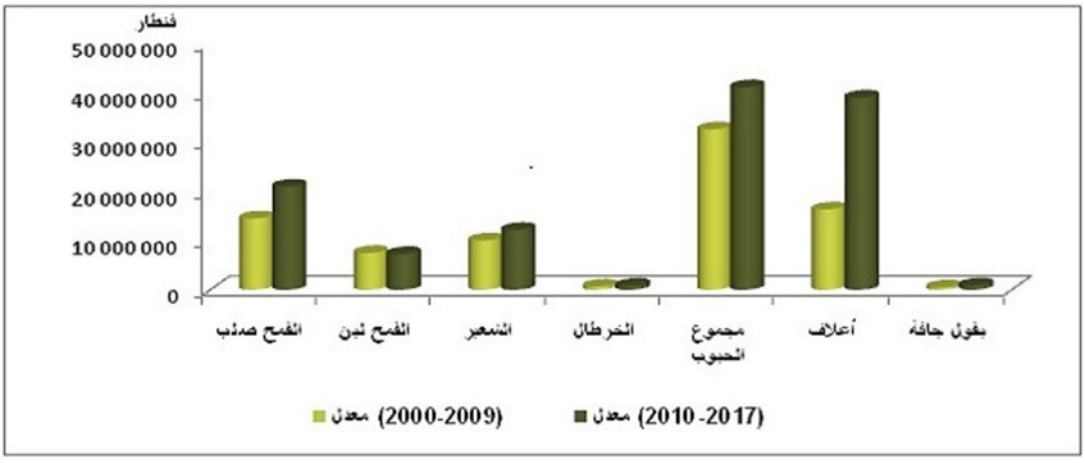


المصدر: الإحصائيات الفلاحية https://madr.gov.dz/

وقد شهدت المساحة المزروعة بمحاصيل الحبوب في 2022-2024 ارتفاعا حيث بلغت مساحتها حوالي2.8 مليون و3.2 مليون هكتار، وشملت هذه المساحات مزيجاً من القمح (الصلب واللين)، الشعير.

وقدر معدل انتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار، بزيادة قدرها 26% مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار. في الشكل الموالي يوضح معدل انتاج حبوب من2000 -2009 و2010-2017

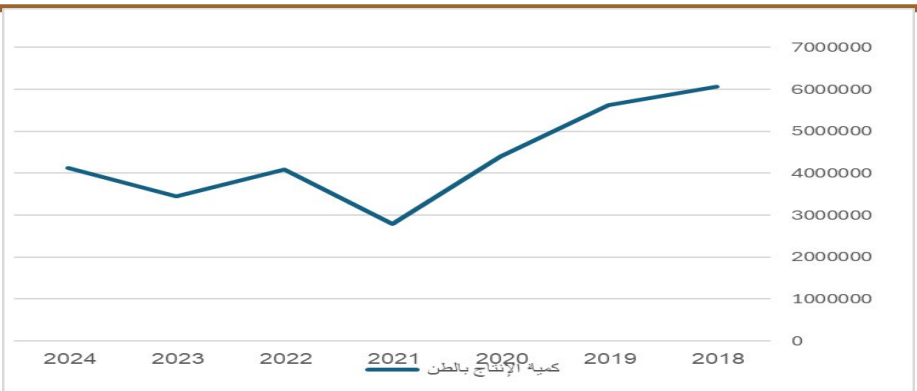
الشكل رقم08: معدل انتاج الحبوب سنة 2000-2017



المصدر: الإحصائيات الفلاحية https://madr.gov.dz/

حيث نلاحظ من الشكل ان أساس الإنتاج هو القمح الصلب والشعير، والذي يمثل حوالي 51% و29% من اجمالي معدل الإنتاج الحبوب سنة 2010-2017.

الشكل رقم 09: منحنى يمثل تطور انتاج الحبوب من 2018-2024



المصدر: من اعداد الطالبة حسب مجموعة البنك الدولي https://data.albankadawli.org

بين المنحنى انتاج الحبوب في الجزائر خلال الفترة 2018-2024، حيث شهد الإنتاج اتجاها تنازليا من حوالي 6.2 مليون طن سنة 2018 الى نحو 2.78 مليون طن سنة 2021 وهي أدني قيمة مسجلة، يعود هذا الانخفاض الى المتغيرات المناخية ومحدودية المياه. اما في سنة 2021 نلاحظ تحسن نسبي قرابة 4 ملاين طن هذا راجع للدعم الحكومي للقطاع الزراعي. أيضا تتواجد تذبذبات في الإنتاج بين سنوات من الارتفاع والانخفاض، ما يدل على عدم استقرار انتاج الحبوب في الجزائر.

2. انتاج البقوليات: تستهلك الجزائر حوالي 08 كلغ من البقوليات الجافة سنويا، فالبقوليات الجافة مصدر البروتينات والالياف الغذائية وأكثرها استهلاكا فصل الشتاء. ويصل الإنتاج الوطني حوالي 45% من الاحتياجات الوطنية.

يمثل الجدول التالي الأراضي المخصصة للبقول الجافة

الجدول رقم 06: نسبة الأراضي المخصصة للبقول

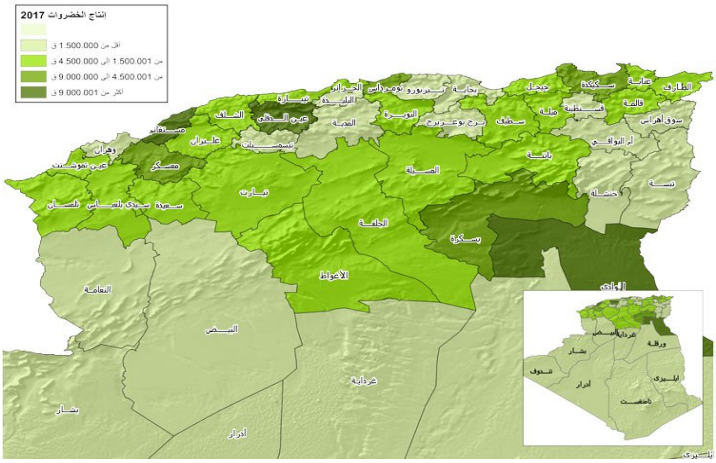
السنة	2000	2010	2020
نسبة الراضي المخصصة من الأراضي القابلة للزراعة	1.04	0.91	1.15

المصدر: من اعداد الطالبة حسب نتائج مجموعة البنك الدولي

ومن الجدول نلاحظ ان المساحة مخصصة من الأراضي الزراعية سنة 2010 بنسبة 0.91 أي انخفضت بمقارنة مع سنة 2000 وهذا راجع الى تذبذب وعدم استقرار في أسعار ومع العوامل المناخية التي تعد العامل الأساسي لكن في سنة 2020 ارتفعت بنسبة 1.15 هذا راجع الى الجهود الحكومية المبذولة والبرامج الزراعية. لكن بالرغم من تصاعد النسبة في السنوات الأخيرة الى انها ضئيلة ما يفسر استمرار الاستيراد لتغطية العجز في السوق الوطني.

3. الخضر والفواكه: تعتبر شعبة الخضر والفواكه في الجزائر انجح النماذج الزراعية في الجزائر، الخضر ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة + 44٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009. كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة + 68٪ و + 35٪ على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2002-2009. يمثل الشكل التالي الخريطة الخضراوات سنة 2017 .

الشكل رقم 10: خريطة الخضراوات سنة 2017 في الجزائر



المصدر: الإحصائيات الفلاحية https://madr.gov.dz

زاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017، حيث بلغ + 121٪ مقارنة بالفترة 2000-2009. بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها + 143٪ و + 102٪ على التوالي.

اما الجدول الموالي يمثل تطور انتاج الفواكه في الجزائر للفترة 2017-2020.

الجدول رقم07: تطور انتاج الفواكه في الجزائر للفترة (2017-2020)

الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	السنة
4942.65	623.35	2017
14634.71	490.56	2018
5006.10	461.81	2019
4452	445.40	2020

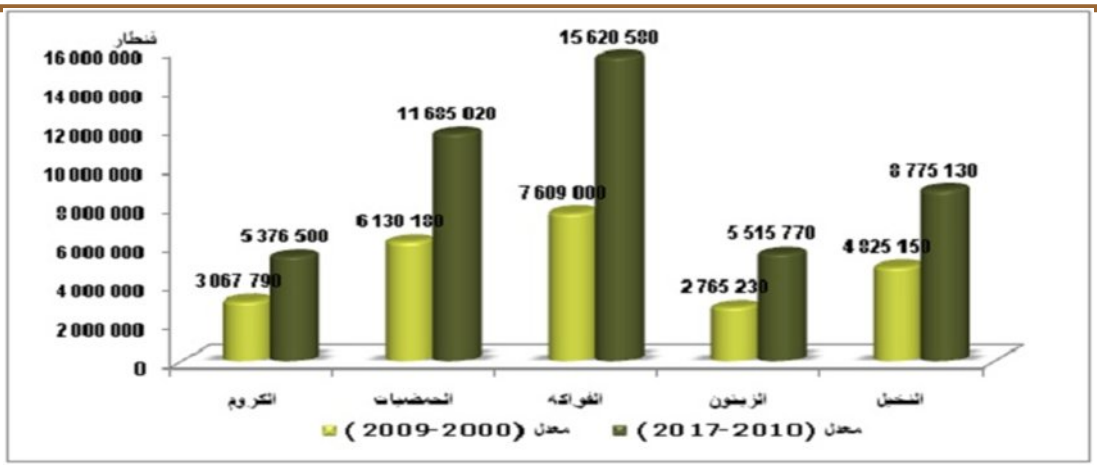
المصدر: من اعداد الطالبة حسب بيانات مجموعة البنك الدولي

حيث يشير الجدول الى تطور مساحة وإنتاج الفواكه في الجزائر للفترة 2017-2020، حيث تظهر البيانات ان هناك انخفاضا مستمرا في المساحة، اذ تراجعت من 623.35 ألف هكتار سنة 2017 لتصل الى 445.40 ألف هكتار سنة 2020 بنسبة تراجع اجمالية بلغت حوالي 28.5% يفسر هذا الوضع الى التوسع العمراني والعوامل المناخية والاجهاد المائي (نقص في منسوب المياه الجوفية والسطحية). اما بخصوص الإنتاج شهدت من خلال الجدول تذبذبا حاد،

فقد سجل الإنتاج استقرار نسبي بين سنتي 2017 و2019(حول عتبة الى 5000الف طن) وبعدها سجلت قفزة استثنائية في سنة 2018 وصل الإنتاج الى 14634.71 ألف طن هذا راجع الى السياسات الموجهة نحو دعم القطاع الزراعي والدعم المستمر التي تقدمه الدولة للفلاحين.

اما الشكل الموالي يمثل أعمدة بيانية تمثل انتاج الفواكه والأشجار المثمرة سنة 2017-2000.

الشكل رقم11: أعمدة بيانية تمثل انتاج الفواكه والأشجار المثمرة سنة 2017-2000



المصدر: الإحصائيات الفلاحيةhttps://madr.gov.dz

فسجلت الأشجار المثمرة على مدى العقد 2000-2009، بمعدل مساحة 396.480 هكتار، 39 ٪ منها كانت مخصصة لبساتين الزيتون، و30 ٪ للأشجار المثمرة، و23 ٪ للنخيل و8 ٪ للحمضيات. وقد ازدادت هذه المساحة خلال الفترة 2010-2017 بنسبة 47٪ مقارنة بالعقد 2000-2009، حيث زادت مساحة شجرة الزيتون فيها بنسبة 58٪، والأشجار المثمرة بنسبة 56٪، و41٪ للحمضيات. 20٪ للنخيل. ازدادت مستويات إنتاج شعب الأشجار المثمرة خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالعقد السابق (2000-2009) الذي يمثل:

- الأشجار المثمرة ذات البذور وذات النواة 102٪
- الزيتون 99٪
- الحمضيات 91٪
- التمور 82٪

كما تحسن إنتاج العنب بشكل كبير، مع زيادة بنسبة 75 ٪ بين 2010-2017 و2000-2009.

4. محاصيل الاعلاف: تُعدّ الأعلاف من المدخلات الأساسية في الإنتاج الزراعي، إذ تؤدي دورًا مهمًا في رفع إنتاجية الثروة الحيوانية من خلال توفير العناصر الغذائية الضرورية لنمو الماشية والدواجن والمحافظة على صحتها. كما أن التوسع في إنتاج محاصيل الأعلاف وتحقيق الاكتفاء منها يساهم في تقليل الاعتماد على الاستيراد، مما ينعكس إيجابًا على استقرار الأسواق ويساعد في خفض أسعار الأعلاف وتكاليف الإنتاج الحيواني. والجدول الموالي يوضح تطور محاصيل الأعلاف في الجزائر منذ 2014 الى 2020.

جدول رقم 08: تطور محاصيل الاعلاف في الجزائر

	مساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	الإنتاجية
2014	426.78	2482.960	5817.892
2015	384.501	2584.509	6721.723
2016	454.090	2969.10	6538.57
2017	1150.61	406.03	3531.21
2018	878.01	4889.95	5569.34
2019	509	3462.9	6791.17
2020	209.09	2088.30	-

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية https://aoadstat.aoadkhub.org/search/index.php

يشير الجدول الموالي الى تطور محاصيل الاعلاف في الجزائر، حيث نلاحظ من البيانات وجود عجز في انتاج الاعلاف، مدفوعا بتراجع مردودية الأراضي المخصصة لزراعتها، حيث استقر حجم الإنتاج لعام 2020 عند 2088.30 ألف طن مستغلا مساحة زراعية ب 209.09 ألف هكتار. وهذا راجع الى الضعف الهيكلي لتصنيف نشاط انتاج الاعلاف كنشاط هامشي وثانوي.

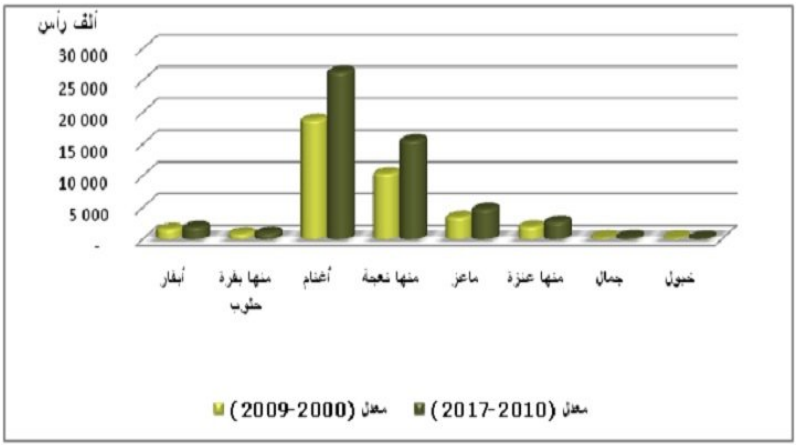
والارتفاع المباشر في أسعار الماشية بالأسواق الوطنية، على عكس سنة 2015 التي تجاوز الإنتاج 2584.509 أكثر من السنوات الأخيرة. في السنوات الأخيرة كانت المواد الحيوانية كالحليب واللحوم تشكل ازمة في نقص مواردها.

II. تطور الزراعات الاستراتيجية الحيوانية:

يشكل الإنتاج الحيواني قطاعاً مهماً ضمن منظومة الإنتاج الزراعي، حيث يساهم بشكل ملحوظ في دعم الناتج المحلي الزراعي، كما يؤدي دوراً محورياً في تلبية الطلب الاستهلاكي على المنتجات الحيوانية المتنوعة، بما في ذلك اللحوم والألبان والبيض والأسماك. وينقسم الى نوعين:

1. الثورة الحيوانية: تمارس في الجزائر 5 أنواع رئيسية لتربية المواشي وهي: الأبقار والأغنام والماعز والإبل والخيول. يساهم هذا التنوع في تحقيق التوازن في الانتاج الحيواني وتوفير مصادر متنوعة للغذاء والدخل بالنسبة للمزارعين. الشكل الموالي يمثل مقارنة عدد رؤوس المواشي 2000-2017

الشكل رقم12: يمثل مقارنة عدد رؤوس المواشي من 2000-2009 الى 2010-2017.

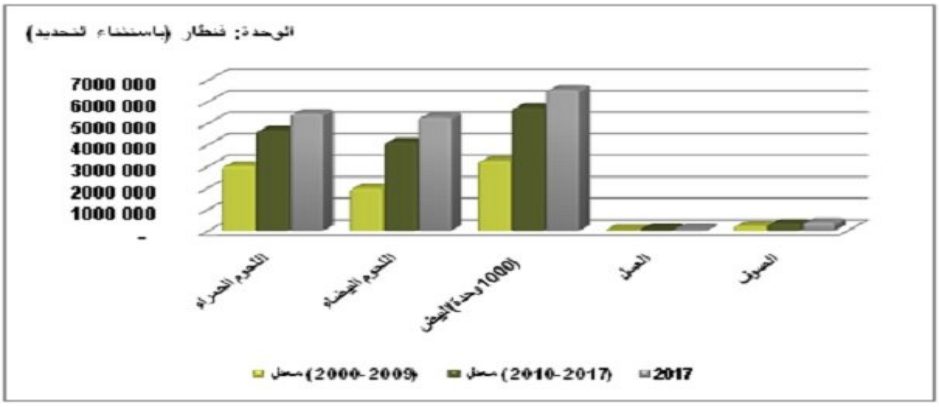


المصدر: الإحصائيات الفلاحية https://madr.gov.dz

نلاحظ من البيانات الممثلة في الشكل مجموع الرؤوس لجميع الأنواع بلغت خلال العقد 2000-2009، حوالي 24.5 مليون رأس، وزاد هذا العدد إلى 33.6 مليون رأس خلال الفترة 2010-2017، بمعدل زيادة 37 ٪. خلال فترة 2010-2017، تمثل الأغنام 78 ٪ من مجموع الماشية. 26.4 مليون رأس، ويأتي الماعز في المرتبة الثانية (14٪) التي تمثل 4.8 مليون رأس، تليها الأبقار، التي تبلغ 1.9 مليون رأس (بما في ذلك الأبقار الحلوب بنسبة 52٪) ما يعادل 6٪ من مجموع المواشي. تمثل أرقام الجمال والخيول على التوالي 1 ٪ و0.5 ٪ من مجموع المواشي. وهذا راجع الى التطور في اعداد رؤوس الماشية الى اهتمام الدولة بتنمية شعبة تربية المواشي من خلال الدعم والبرامج الزراعية وتحسين الخدمات البيطرية.

يقدر معدل إنتاج اللحوم الحمراء بنحو 4.7 مليون قنطار خلال فترة 2010-2017، بزيادة قدرها 55٪ مقارنة بالعقد السابق (3 ملايين قنطار). الشكل الموالي يمثل أعمدة بيانية لمعدل الانتاج الحيواني ما بين 2000-2009 و2010-2017.

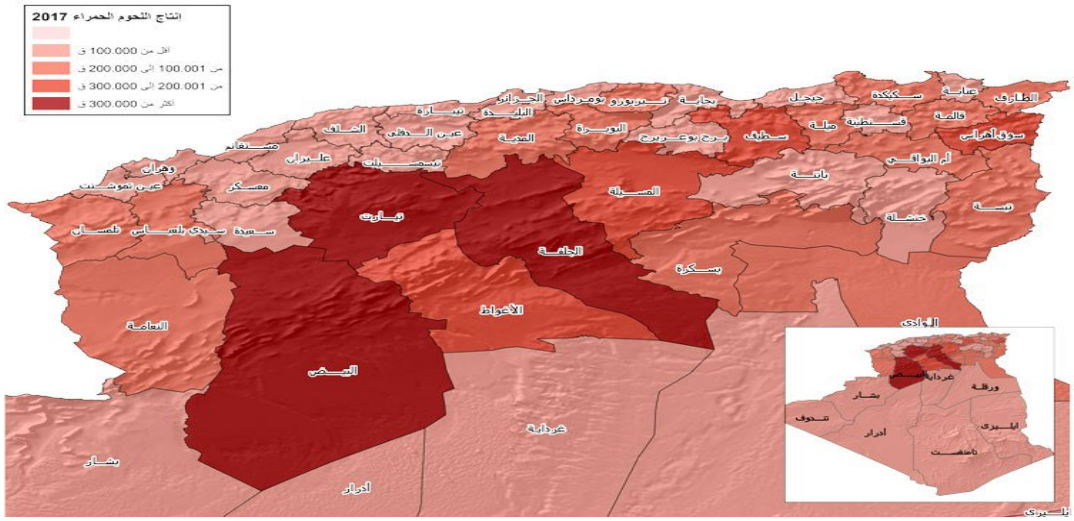
الشكل رقم13: يمثل مقارنة معدل الإنتاج الحيواني ما بين 2000-2009 و2010-2017 و2017.



المصدر: الاحصائيات الفلاحية https://madr.gov.dz /

من هذا الشكل الذي يمثل معدل الإنتاج الحيواني نلاحظ ان هناك تزايد في اللحوم البيضاء بشكل حاد خلال فترة 2010-2017، يبلغ إنتاج البيض للاستهلاك سنويًا (2010-2017)5،7 مليار وحدة، بمعدل نمو 76٪ خلال العقد الماضي. بالنسبة للعسل، زاد معدل انتاجه بشكل حاد، من 25.000 قنطار من 2000 إلى 2009 إلى أكثر من 57.000 قنطار في فترة 2010-2017، أي بزيادة قدرها + 128 ٪. خلال فترة 2010-2017، معدل جني صوف الغنم قدر بـ 334.970 قنطار ما يعادل 54٪ مقارنة بالعقد السابق. وهذا راجع الى تحسين ظروف التربية وتوسع برامج دعم المربين، إضافة إلى زيادة الاهتمام بالإنتاج الحيواني باعتباره مصدرًا أساسيًا لتوفير اللحوم والحليب. كما تُظهر النتائج أن الأغنام تمثل النسبة الأكبر من إجمالي الثروة الحيوانية، وهو ما يرجع إلى ملاءمة الظروف الطبيعية وانتشار تربيتها مقارنة بباقي الأنواع. في المقابل، بقيت أعداد الإبل والخيول محدودة نسبيًا، مما يعكس ضعف مساهمتها في التركيبة العامة للثروة الحيوانية. في الشكل موالي الذي يوضح خريطة توزيع الجغرافي لإنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر سنة 2017.

الشكل رقم 14: تمثل الخريطة التوزيع الجغرافي لإنتاج اللحوم الحمراء في الجزائر سنة 2017.



المصدر: الاحصائيات الفلاحية https://madr.gov.dz

في الجدول التالي يوضح تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر.

الجدول رقم 09: تطور الانتاج الحيواني في الجزائر للفترة 2018-2020.

	الابقار ألف (راس)	الأغنام ألف راس))	الماعز ألف (راس)	الإبل ألف (راس)	اللحوم الحمراء ألف (طن)	اللحوم البيضاء ألف (طن)	الالبان ألف طن))	البيض ألف طن)
2018	1816	28723.99	4908	417	507.67	540	3280	314.04
2019	1780.59	29428.93	4986.12	416.52	529	299.43	3189.24	341.56
2020	1740.18	30905.59	4908.17	435.21	505.89	292.64	3354.70	308.46

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية

https://aoadstat.aoadkhub.org/search/index.php

يظهر الجدول التالي تطور الإنتاج الحيواني في الجزائر خلال الفترة 2018-2020، حيث سجلت تفاوتا في الإنتاج الثورة الحيوانية بين الارتفاع والانخفاض. فنلاحظ تراجع في عدد الابقار سنة 2018 الى 1816 ألف راس الى 1740.18 ألف راس سنة 2020، بينما ارتفع عدد الأغنام من 28723.99 ألف راس الي 30905.59 ألف راس خلال الفترة نفسها. نلاحظ تزايد اعداد الإبل متفاوتا من 417 ألف راس الى 435.21 ألف راس، حيث اعداد الماعز استقر نسبيا مع بعض التذبذب. اما عن الإنتاج الحيواني، نرى اللحوم الحمراء في استقرار نسبي وتراجع طفيف سنة 2020، وسجل انتاج اللحوم البيضاء انخفاضا حاد حيث كان 540 ألف طن ليصبح 292.64 ألف طن في فترات 2018-2020، حيث يقابلها زيادة في منتوجات الالبان فبلغ انتاجه سنة 2020 الى 3354.70 ألف طن، في حين تذبذب انتاج البيض بين الارتفاع والانخفاض. وهذا راجع الى تطور العوامل المؤثرة في القطاع الحيواني منها التكاليف والظروف المناخية وبعض السياسات المتبعة.

2. الثروة السمكية: تشكل منتجات الصيد البحري مصدرا للحصول على البروتينات التي يحتاج اليها الانسان في غذائه اليومي، تتوفر الجزائر على مقومات معتبرة لتطوير قطاع الصيد البحري، تتمثل أساسًا في ثرواتها البحرية المتنوعة، ووفرة اليد العاملة، إضافة إلى امتداد سواحلها التي تعد من بين الأطول على مستوى البحر الأبيض المتوسط وشمال إفريقيا. ورغم هذه الإمكانيات، ظل الإنتاج السمكي لسنوات طويلة مستقراً في حدود 100 ألف طن سنويًا، وهو مستوى لم يعد كافيًا لتلبية الطلب المحلي المتزايد الناتج عن النمو السكاني وارتفاع معدلات الاستهلاك. من خلال الجدول الموالي الذي يمثل تطور انتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

الجدول رقم 10: تطور انتاج الأسماك في الجزائر خلال الفترة 2010-2020.

السنوات	الإنتاج
2010	224.53
2011	229.10
2012	107.83
2013	101.86
2014	99.17
2015	105.20
2016	102.14
2017	108.30

2018	120.35
2019	105.13
2020	86.90

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية
https://aoadstat.aoadkhub.org/search/index.php

من خلال بيانات الجدول لاحظنا ان قيمة الإنتاج في تذبذب بين سنتي 2010 و2020، حيث في سنة 2011 سجلت اعلى قيمة ب 229.10 بعد ان كانت 224.53 سنة 2010،

ثم شهد الإنتاج سنة 2012 انخفاضا حادا وصل الى 107.83 مع الاستمرار في التراجع التدريجي الى غاية سنة 2014 التي سجلت 99.17. وبعدها أصبح في تحسن طفيف وتذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة الممتدة من 2015 الى 2019، اذ تتراوح القيم بين 102.14 و120.35، قبل وصولها الى أدني مستوى لها سنة 2020 ب 86.90. وترجع هذه التذبذبات الى عدة عوامل تساهم فيها ككميات تساقط الامطار والظروف الاقتصادية وتأثير الازمات.

وفقا لبيانات عامة للدولة حيث شهدت سنوات الأخيرة 2023-2022-2021 ارتفاعا في قيمة انتاج الثروة السمكية حيث بلغت القيمة على التوالي 97.51 طن و120,000 طن و112,000 طن. وهذا يعكس الجهود المبذولة من طرف الدولة لتطوير قطاع الصيد البحري وتربية المائيات، من خلال توسيع القدرات الإنتاجية وتحسين استغلال الموارد البحرية.

المبحث الثاني: مؤشرات الامن الغذائي في الجزائر

يعد الامن الغذائي في الجزائر من اهم القضايا التي تسعى الى تطويره، نظرا لتوسع الطلب على الغذاء وتأثر الإنتاج الزراعي، رغم الجهود المبذولة لتطوير القطاع الزراعي وتحسين الانتاج، لاتزال تواجه صعوبات لتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض المواد الأساسية.

المطلب الأول: اتاحة الغذاء في الجزائر

تشكل اتاحة الغذاء لمنظومة الامن الغذائي في الجزائر الاساس الرئيسي الذي يعكس مدى قدرة الدولة على توفير السلع والمحاصيل الاستراتيجية بكميات كافية ومستدامة لتلبي الاحتياجات السكانية. ومن خلال الجدول التالي الذي يمثل مقارنة بين التطور المتاح للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2008-2000 و2016-2009.

الجدول رقم 11: التطور المتاح للاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 2016-2000.

الفترات	2000-2008	2009-2016
السلع	الكمية (ألف طن)	الكمية (ألف طن)
أ. الحبوب	10652.31	14345.6
القمح والدقيق	7441.44	9171.57
القمح الصلب	-	3789.5
القمح اللين	-	5293
الذرة	2012.2	3222.14
الشعير	1151.6	1799.5
ب. البقوليات	210	279
ج. الخضر	4011.18	11268.15
البطاطا	1302.34	4235.56

د. الفواكه	2452.05	3815.46
ه. السكر	950.91	1201.9
و. الزيوت	651.9	894
ز. اللحوم	465.12	730.1
اللحوم الحمراء	306.44	420.26
اللحوم لبيضاء	158.7	308.34
ح. الأسماك	141.3	137.67
ط. البيض	150.37	212.82
ي. الالبان ومشتقاته	3877.7	5133.75

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية

من خلال الجدول الموالي الذي يقارن المتاح للاستهلاك في الجزائر بين الفترة 2000-2008 الى 2009-2016 التي تشير بياناته الى ارتفاعات في الكميات المتاحة للاستهلاك، حيث تصدرت الحبوب المرتبة الأولى من حيث الكميات المستهلكة اذ شهدت ارتفاع من 10652.31 ألف طن الى 14345.6 ألف طن. مع تسجيل زيادة في كميات القمح والدقيق من 74441.44 ألف طن الى 9171.57 ألف طن. اما البقوليات شهدت ارتفاعا تدريجيا من 210 ألف طن الى 279 ألف طن. مع ظهور كلا القمحين الين والصلب في سنة 2009-2016 بكميات كبيرة وصلت على التوالي ب 5293 ألف طن و3789.5 ألف طن.

اما بالنسبة للخضر والفواكه، فتحتل الخضر الصدارة بكمية ارتفعت من 4011.18 ألف طن الى 11268.15 ألف طن، مع تسجيل ارتفاع في استهلاك كميات البطاطا من 1302.34 ألف طن الى 4235.56 ألف طن. فيما حلت الفواكه المرتبة الثانية بارتفاع تدريجي لكمياتها من 2452.05 ألف طن الى 3815.46 ألف طن.

أيضا من الجدول نرى زيادة في كميات الاستهلاك من اللحوم حيث وصلت من 465.12 ألف طن الى 730.1 ألف طن، مع تضاعف في استهلاك اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء باستهلاك على التوالي من 158.7 ألف طن و306.44 ألف طن الى 308.34 ألف طن الى 420.26 ألف طن. اما بالنسبة للأسماك فسجلت استقرار نسبي، حيث سجلت انخفاض طفيف في كميات المستهلكة من 141.3 ألف طن الى 137.67 ألف طن اي بنسمة نمو 2.6% فقط.

اما عن البيض والالبان ومشتقاتها، فقط شهدا ارتفاعا في كميات الاستهلاك لكل منهما، بارتفاع نسبي من 150.37 ألف طن الى 212.82 ألف طن. اما الالبان ومشتقاتها ارتفعت من 38877.77 ألف طن الى 5133.74 ألف طن. ويرتبط ذلك بتزايد الطلب على الموارد الغذائية نتيجة النمو السكاني وتحسن مستويات المعيشة وتغير في الأنماط الاستهلاكية.

الجدول رقم 12: تطور اتاحة الغذاء في فترة 2017-2022.

السنوات	2017-2019	2020-2022
السلع	كمية (ألف طن)	كمية (ألف طن)
الحبوب	56659.7	48925.3
الخضر	34883	30483.5
البقول الجافة	967.8	547.7
اللحوم	14909.3	2426.2
البيض	1050.7	9268
الالبان ومشتقاتها	11785.8	12264.7

المصدر: من اعداد الطالبة حسب بيانات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

يوضح الجدول أعلاه تطور المتاح للاستهلاك للمنتجات الأساسية بين الفترة 2017-2019 الى 2020-2022. حيث سجلت اغلب المؤشرات انخفاض تدريجي في الكميات المتاحة، نرى ان شعبة الحبوب في انخفاض تدريجي حيث كانت من 56659.7 ألف طن الى 489253 ألف طن. كما سجلت أيضا الخضر والبقول الجافة انخفاضات تدريجية يتراوح هذا الانخفاض (الخضر من 34883 ألف طن الى 30483.5 ألف طن، البقول الجافة من 967.8 ألف طن الى 547.7 اللف طن). يشير هذا الانخفاض لانعكاس تقلبات العرض والاستهلاك المحلي، وأيضا ارتفاع الأسعار وصعوبات في التزويد، مع التغيرات في القدرة الشهرية.

في المقابل الشعبة الحيوانية، سجلت ارتفاع طفيف على مستوى البيض والالبان ومشتقاته، نرى ان البيض كان 1050.7 ألف طن الى9268 ألف طن، والالبان ومشتقاته كانت 11785.8 ألف طن الى 12264.7 ألف طن. هذا يشير الى استقرار نسبي في الطلب عليهما.

اما اللحوم فسجلت انخفاض حاد من 14909.3 ألف طن الى 2426.2 ألف طن، وهو تراجع لافت يشير الى التغيرات الجدرية في الاستهلاك الفردي وتقلبات الأسعار.

المطلب الثاني: تطور اوضاع الاكتفاء الذاتي في الجزائر:

شهدت أوضاع الاكتفاء الذاتي في الجزائر تطورا تدريجيا، بفضل الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الفلاحي وتعزيز الزراعات الاستراتيجية، يوضح الجدول الموالي نسبة الاكتفاء الذاتي لاهم السلع مند 2020-2022.

الجدول رقم 13: نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المجموعات السلعية خلال 2020-2022 (%)

	2020	2021	2022	التغير 2021-2022
مجموعة الحبوب	21.2	17.7	30.0	69.49
القمح والدقيق	31.8	20.8	30.5	46.63
الذرة	0.1	0.5	0.3	-40
الذرة الرفيعة والدخن	87	8.7	0.72	727.5
الأرز	0.2	0.2	0.5	150

الشعير	58.2	43.2	81.2	88.42
حبوب أخرى	54.2	59.4	76.6	29.46
البطاطا	98.2	99.1	97.6	-1.51
البقوليات	99.9	99.9	30	-69.96
الخضر	99.8	99.7	99.4	0.10
الفواكه	96.1	98.7	96.4	-2.33
الزيوت	20	19.3	25.2	30.56
اللحوم	95.6	99	99.6	0.60
اللحوم الحمراء	93.8	98.5	99.4	0.91
الحوم البيضاء	100.2	100	100.1	0.15
الأسماك	89.9	87.6	90.1	2.85
البيض	99.8	99.9	100	0.10
الالبان ومشتقاته	72.5	84.6	86.3	2
العسل طبيعي	93.7	93.4	99.3	6.31

المصدر: من اعداد الطلبة حسب بيانات المنظمة التنمية الزراعية.

من خلال بيانات الجدول الذي يوضح تطور نسب الاكتفاء الذاتي بين سنوات 2022-2020. تظهر البيانات تباينا واضحا بين المنتجات النباتية والحيوانية، ففي مجال الحبوب ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من 21.2% سنة 2020 الى 30% سنة 2022 بعد تسجيل انخفاض سنة 2021 الى 17.7% مما يدل على تحسين الإنتاج الزراعي في سنة 2020. اما القمح اللين فقد سجل تراجعا من 31.8% سنة 2020 الى 20.8% سنة 2021، ثم استعاد جزءا من مستواه ليصل الى حوالي 30.2% سنة 2022. وبالنسبة لذرة والذرة الرفيعة والدخن فتظل نسب الاكتفاء منخفضة ومتذبذبة مما يشير على استمرارية الاعتماد على الاستيراد لتلبية الطلب المحلي.

في المقابل سجل السكر تطورا ملحوظا، حيث ارتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي من 18.2% سنة 2020 الى 81.2% سنة 2022. ما نتج عن ذلك تحسين مردودية القطاع الزراعي. كما تظهر منتجات البطاطا والبقوليات، الخضر والفواكه نسبة اكتفاء ذاتي مرتفعة جدا تجاوزت في اغلب الحالات 95% ما يدل على قدرة الإنتاج الوطني على تغطية الحاجيات منها داخليا.

اما بالنسبة للمنتجات الحيوانية، كاللحوم الحمراء والبيضاء، البيض والحليب والعسل، فقد حافظت على نسب اكتفاء مرتفعة ومستقرة تراوحت بين 85% و100%، وهذا راجع الى قوة قطاع تربية الماشية والدواجن.

تبين لنا من خلال هذا الجدول ان القطاع الفلاحي يحقق نتائج جيدة في العديد من المنتجات، خصوصا الخضر والفواكه والمنتجات الحيوانية، لكن مازالت تواجه تحديات في تحقيق الاكتفاء الذاتي في الحبوب وبعض المحاصيل الاستراتيجية، يدعوا هذا الى دعم الاستثمار الفلاحي وتحسين أساليب الإنتاج والري.

المطلب الثالث: الفجوة الغذائية والتبعية التغذوية

تمثل الفجوة الغذائية الفرق بين كمية الغذاء المنتجة محليا والكمية المطلوبة لتلبية الاحتياجات الاستهلاكية. ويشير اتساع هذه الفجوة الى عجز الاقتصاد الوطني عن تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ويقاس حجمها سنويا من خلال مقارنة الإنتاج المحلي بالطلب على الغذاء مما يؤدي غالبا الى زيادة الاعتماد على الاستيراد وارتفاع الأسعار. وكلما اتسعت الفجوة الغذائية أصبح الامن الغذائي الوطني أكثر عرضة للمخاطر والتهديدات. الجدول التالي يمثل الصادرات والواردات الجزائرية خلال 2023-2020.

الجدول رقم 14: الواردات والصادرات خلال 2023-2020.

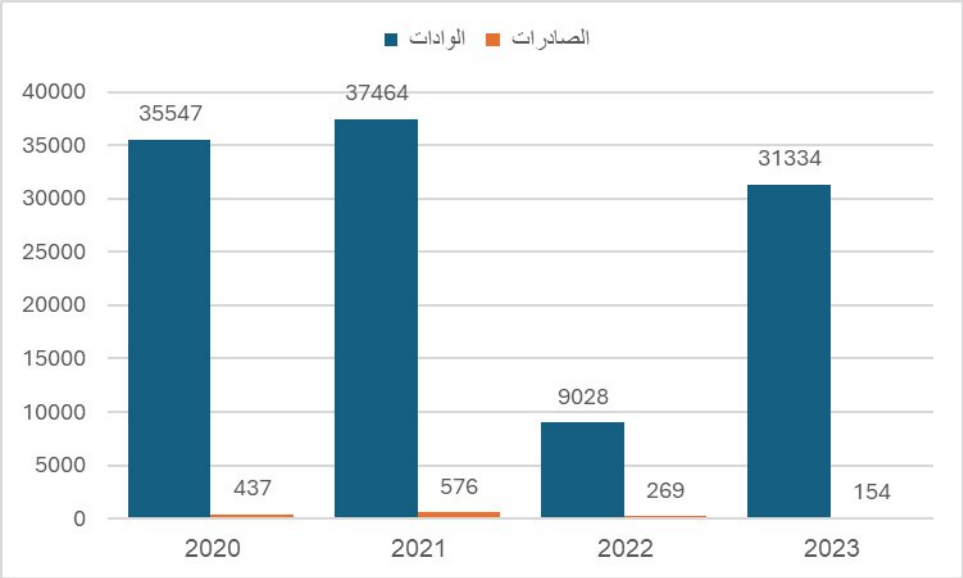
نسبة الصادرات	الصادرات	نسبة الواردات	الواردات	السنوات

		(%)		(%)
2020	35547	21.73	437	1.99
2021	37464	23.69	576	1.49
2022	9028	22.72	269	0.41
2023	31334	23.68	154	0.37

المصدر: اعداد الطالبة حسب بيانات النشرة الإحصائية الثلاثية للجزائر متاحة في موقع
/https://www.bank-of-algeria.dz

تظهر بيانات الجدول ان الواردات عرفت تذبذبا خلال الفترة 2020-2023، فقد سجلت سنة 2020 قيمة 35547 ثم ارتفعت الى 37464 سنة 2021، قبل ان تشهد انخفاضا حادا الى 9028 سنة 2022، لتعاود الارتفاع مجددا الى 31334 سنة 2023. اما بالنسبة للصادرات فقد اتسمت بمنحنى تنازلي خلال الفترة 2020-2023، اذ انتقلت من 437 سنة 2020، الى 576 سنة 2021 مسجلة ارتفاعا طفيفا، ثم انخفضت الى 269 سنة 2022 وتراجعت أكثر لتصل الى 154 سنة 2023. ويشير هذا التراجع الى محدودية الصادرات الغذائية وعدم قدرتها على المواكبة في دعم الميزان التجاري الغذائي. يوضح الشكل التالي بيانات الجدول رقم 12.

الشكل رقم 15: أعمدة بياني يمثل الصادرات والواردات في الجزائر خلال الفترة 2020-2023.



المصدر: اعداد الطالبة حسب بيانات النشرة الإحصائية الثلاثية للجزائر متاحة في موقع -https://www.bank
/of-algeria.dz

تُعد نسبة تغطية الواردات الزراعية بالصادرات الزراعية ضعيفة للغاية، وهو ما يدل على أن تمويل الجزء الأكبر من الواردات الغذائية يعتمد أساسًا على العائدات المتأتية من قطاع المحروقات. وفي ظل الوضعية التي يتسم بها الميزان التجاري للسلع الزراعية، ورغم معدلات النمو الإيجابية التي حققها القطاع الزراعي خلال السنوات الأخيرة، لا تزال الجزائر تواجه تحديات مرتبطة بتحقيق الأمن الغذائي، إذ تستمر درجة الاعتماد على الأسواق الخارجية في توفير العديد من المواد الغذائية الأساسية. ويترتب على ذلك تأثير محتمل على استقلالية القرار الاقتصادي، وحتى السياسي للدولة. ويُبرز الجدول الآتي مستويات التبعية الغذائية لأهم المحاصيل الزراعية التي تمثل سلعًا غذائية أساسية في الجزائر.

ومن خلال الجدول أعلاه (رقم 12) نستنتج الفجوة التغذوية

الجدول رقم 15: تطور الفجوة التغذوية في الجزائر خلال 2020-2023.

قيمة الفجوة التغذوية (بالدولار)	السنوات
35110	2020
36888	2021
8759	2022
31180	2023

المصدر: من اعداد الطالبة حسب بيانات الجدول رقم 12

يتضح من بيانات الجدول ان الفجوة الغذائية بقيت مرتفعة خلال معظم سنوات التي في الجدول، فقد بلغت أقصاها سنة 2021 ب 36888 دولار، بينما سجلت أدني مستوى لها سنة 2022 ب 8759 دولار نتيجة الانخفاض في الواردات، وتبرز هذه النتائج استمرار عجز الميزان الغذائي واعتماد الجزائر على الاستيراد لتلبية احتياجاتها الغذائية. من خلال الجدول تطور الفجوة التغذوية في الجزائر من الفترة 2020 الى 2023 (رقم 13)، حيث يشير ان الجزائر تواصل الاعتماد على الاستيراد لتوفير جزء مهم من احتياجاتها الغذائية، خاصة السلع الأساسية مثل القمح، السكر والزيوت النباتية، على الرغم من الجهود الحكومية الرامية الى رفع الإنتاج الوطني.

المبحث الثالث: تحديات والافاق المستقبلية للزراعات الاستراتيجية في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر

تعد الزراعات الاستراتيجية من الركائز الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاستقلالية الغذائية للدول، لارتباطها المباشر بتوفير المنتجات الزراعية ذات الأهمية الحيوية. غير أن تطوير هذه الزراعات في الجزائر يواجه العديد من التحديات والمعيقات التي تحد من مردوديتها وقدرتها على تلبية الطلب المتزايد على الغذاء. ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث أبرز التحديات التي تواجه الزراعات الاستراتيجية، مع استعراض الآفاق المستقبلية والفرص المتاحة لتطويرها بما يسهم في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة في الجزائر.

المطلب الأول: تحديات ومعيقات الزراعات الاستراتيجية في الجزائر

هناك العديد من التحديات والمعيقات التي تقف عائقا امام الزراعات الاستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي في الجزائر. ويمكن حصرها فيما يلي[1]:

- تعاني الجزائر من محدودية الموارد المائية وتذبذب تساقط الامطار، مع تكرار فترات الجفاف الامر الذي تأثر بالسلب على انتاج المحاصيل الزراعية، وزيادة في تكاليف الإنتاج بسبب الاعتماد على الري.
- تشكل التغيرات المناخية تحديا للزراعات الاستراتيجية، اذ تؤدي الى تراجع المردودية الزراعية وزيادة فقدان المحاصيل.
- الزيادة الكبيرة في عدد السكان تؤثر بشكل كبير على تحقيق الامن الغذائي، والتوسع في العمران الذي يقلص الأراضي الخصبة للزراعة، مما يؤثر سلبا على القدرة الإنتاجية للقطاع الزراعي.
- يواجه المستثمرين والفلاحين تحديات مرتبطة بالتمويل والعقار الفلاحي والإجراءات الإدارية، ما يحد من توسيع الاستثمارات الزراعية وتطوير مشاريع الموجهة لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية.
- رغم الجهود المبذولة لتطوير القطاع الفلاحي، لاتزال الجزائر تعتمد بدرجة كبيرة على استيراد بعض المنتجات الغذائية الاستراتيجية.
- ضعف البنية التحتية الزراعية ومحدودية استخدام التكنولوجيا.

[1] Bouchenaf Faiza,«The challenges of developing the strategic agriculture in Algeria as a mechanism to guarantee the sustainable food security –With reference to the experience of the Wilayas of El Oued and Mniaa», Management & Economics, Research Journal, vol 06, No 03, Ageria, 2024, p145-170.

المطلب الثاني: الافاق المستقبلية في الزراعات الاستراتيجية في الجزائر

تسعى الجزائر في ظل التحديات المرتبطة بالأمن الغذائي الى تطوير الزراعات الاستراتيجية، من خلال جملة من الدراسات والتوجيهات والنتائج التي تتجلى في الافاق التالية[1]:

- توسيع الاستثمارات الزراعية: تشهد الجزائر اهتماما متزايدا بالاستثمار العمومي الخاص، إضافة الى الشراكات الأجنبية في مجال الزراعات الاستراتيجية مما يعزز تطوير الإنتاج الزراعي.
- تحقيق الامن الغذائي الوطني: توجه المشاريع الزراعية نحو رفع الإنتاج المحلي وتقليص الاعتماد على الاستيراد، بما يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتعزيز الامن الغذائي.
- استغلال الإمكانيات الطبيعية المتنوعة: تمتلك الجزائر موارد طبيعية ومساحات زراعية شاسعة ومناخا متنوعا، يسمح بتطوير العديد من الزراعات الاستراتيجية في مختلف مناطق البلاد.
- تطوير سلاسل الإنتاج الزراعي: تتجه الدولة الى دعم مختلف مراحل الإنتاج والتخزين والتحويل والتسويق، بما يرفع من كفاءة القطاع الزراعي ويقلل من الفاقد.
- استقطاب المشاريع الكبرى: اصبحت شعبة الزراعات الاستراتيجية مجال جذب للمشاريع الاستثمارية الكبرى، الامر الذي يسهم في تحديث أساليب الإنتاج وزيادة المردودية.
- تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يساهم تطوير الزراعات الاستراتيجية في خلق مناصب عمل جديدة، وتنشيط الاقتصاد المحلي، وتحسين مستوى التنمية في المناطق الزراعية.
- ادماج التكنولوجيا الحديثة في الزراعة: يشكل تبني التقنيات الحديثة والتكنولوجيا الزراعية والري المقتصد للمياه، مسارا واعدا لرفع الإنتاجية وتحقيق الاستدامة الزراعية.
- ضعف التنسيق بين القطاعات الحكومية خاصة بين قطاعات الفلاحة والموارد المائية والتجارة والصناعة مما يحدد من فعالية محاصيل الاستراتيجية.

[1] وكالة الانباء الجزائرية، https://www.aps.dz/algerie/developpement/ ، 2026/06/19. 21:13.

خلاصة الفصل الثاني:

تناول هذا الفصل دراسة واقع القطاع الزراعي في الجزائر من خلال إبراز أهم المقومات والإمكانات الزراعية التي يرتكز عليها هذا القطاع، رغم ما يواجه من قيود وتحديات تحد من الاستغلال الأمثل لهذه الموارد. كما تم التطرق إلى مختلف السياسات والجهود التي اعتمدتها الجزائر منذ الاستقلال بهدف تطوير القطاع الفلاحي وتعزيز دوره في التنمية الاقتصادية، إضافة إلى استعراض أهم الاستراتيجيات والاتفاقيات الموجهة لتحسين أدائه ورفع مردوديته.

وعلاوة على ذلك، تم تحليل تطور الزراعات الاستراتيجية في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، إلى جانب دراسة تطور مؤشرات الأمن الغذائي خلال الفترة محل الدراسة. وقد أظهرت النتائج تحسنًا نسبيًا في بعض المؤشرات المرتبطة بتوفر الغذاء وإمكانية الحصول عليه، إلا أن الإنتاج الزراعي النباتي والحيواني، رغم التطور المسجل خلال السنوات الأخيرة، لا يزال غير كافٍ لتحقيق الاكتفاء الذاتي الكامل وتقليص التبعية الغذائية، خاصة فيما يتعلق بالمواد الغذائية الأساسية ذات الأهمية الاستراتيجية.

الخاتمة

الخاتمة:

تمثل الزراعات الاستراتيجية أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، بالنظر إلى دورها في توفير المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، وتقليص التبعية الغذائية للخارج، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وقد أظهرت الجزائر خلال السنوات الأخيرة اهتماماً متزايداً بتطوير هذه الزراعات من خلال تبني برامج واستراتيجيات تهدف إلى توسيع المساحات المزروعة، وتشجيع الاستثمار الفلاحي، ودعم الإنتاج الوطني، خاصة في المحاصيل الاستراتيجية.

الخاتمة

ورغم ما تمتلكه الجزائر من إمكانات طبيعية وبشرية تؤهلها لتحقيق مستويات أعلى من الأمن الغذائي، إلا أن مساهمة الزراعات الاستراتيجية ما تزال تواجه العديد من التحديات، مع تطوير زراعات الاستراتيجية لتحقيق الامن الغذائي وتعزيز الاكتفاء الذاتي، بما يسهم في بناء منظومة غذائية أكثر كفاءة واستدامة.

وفيما يلي اهم النتائج والاقتراحات المستخلصة من البحث:

اهم النتائج المستخلصة:

- ✓ تزخر الجزائر بمقومات وإمكانات زراعية كبيرة، إلا أن استغلالها لا يزال دون المستوى المطلوب.
- ✓ حققت الجزائر اكتفاءً ذاتياً نسبياً في بعض المنتجات الغذائية النباتية والحيوانية، مثل الحليب والبيض، كما شهد إنتاج البقوليات والخضر (كالطماطم والبصل) واللحوم البيضاء تطوراً ملحوظاً.
- ✓ ساهمت السياسات الزراعية التي اعتمدتها الجزائر، إلى جانب الدعم المالي الموجّه للقطاع الزراعي، في تحقيق نتائج إيجابية تمثلت في رفع الإنتاجية وزيادة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. ورغم هذه الجهود، ما تزال الفجوة الغذائية قائمة في عدد من المنتجات الزراعية الأساسية، كما يبقى نمو الإنتاج الزراعي بوتيرة بطيئة نسبياً.

من خلال النتائج المتوصل اليها يمكن اختيار صحة الفرضيات التي تطرقنا اليها سابقا:

إجابة على الفرضيات:

- ✓ ثبتت صحية الفرضية، حيث ان تطوير الزراعات الإستراتيجية وزيادة انتاجها يعدان من أهم العوامل الداعمة للأمن الغذائي في الجزائر، إذ يسهمان في تعزيز الاكتفاء الذاتي من المنتجات الغذائية الأساسية، وضمان استقرار الإمدادات الغذائية، وتقليص الاعتماد على الواردات الخارجية. كما يساهم ذلك في تخفيض فاتورة الاستيراد والمحافظة على احتياطات النقد الأجنبي، مما يعزز قدرة الدولة على مواجهة التقلبات والأزمات العالمية المرتبطة بالغذاء وتحقيق أمن غذائي أكثر استدامة. هو ما حاولنا التطرق إليه وتحليله في الفصل الثاني في الفصل الأول.
- ✓ تأكدت صحة الفرضية الثانية نسبيا، ان بالرغم ما تمتلكه الجزائر من مقومات طبيعية وإمكانات زراعية معتبرة، فضلاً عن السياسات والإصلاحات الزراعية المتعاقبة وحجم الموارد المالية المخصصة للقطاع، فإن النتائج المحققة ما تزال دون مستوى التطلعات والأهداف المسطرة لتطوير القطاع الزراعي. وعليه، تبرز الحاجة إلى إعادة تقييم السياسات الزراعية المعتمدة وتحسين آليات تنفيذها، إلى جانب تعزيز الدعم المالي الموجه لهذا القطاع الحيوي وتشجيع الاستثمار الخاص فيه، بما يسهم في رفع كفاءته الإنتاجية وتحقيق التنمية الزراعية المنشودة وتعزيز الأمن الغذائي. مثبتة جزئيا في الدراسة.
- ✓ تم الوصول الى صحة الفرضية، حيث تبين أن التحديات الطبيعية والاقتصادية والتقنية التي تواجه الزراعات الاستراتيجية في الجزائر تحد من قدرتها على تحقيق مستويات إنتاج مرتفعة، مما يضعف مساهمتها في تلبية الطلب المحلي وتعزيز الأمن الغذائي. لذلك، فإن تجاوز هذه التحديات من خلال تحسين استغلال الموارد، وتطوير التقنيات الزراعية، وتعزيز الدعم والاستثمار في القطاع، يعد ضرورياً لرفع الإنتاج وتحقيق الأمن الغذائي. مثبتة وصحيحة.
- ✓ الفرضية صحيحة، من شأن تعزيز الاستثمار في القطاع الزراعي، وتطوير التقنيات الزراعية الحديثة، وتحسين استغلال الموارد المتاحة، أن يسهم في رفع إنتاجية الزراعات الاستراتيجية وتعزيز مساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي، من خلال زيادة الإنتاج المحلي، وتقليص الاعتماد على الواردات الغذائية، وتحقيق مستويات أعلى من الاكتفاء الذاتي. قبول الفرضية.

الاقتراحات:

الخاتمة

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، ومن أجل تعزيز قيمتها العلمية والتطبيقية، تم تقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي من شأنها الإسهام في تطوير الزراعات الاستراتيجية والرفع من كفاءته ومردوديته

- ✓ ضرورة تعزيز الاستثمار في مجال الزراعات الاستراتيجية لدعم الإنتاج الوطني.
- ✓ تبني التقنيات الزراعية الحديثة لرفع الإنتاجية وتحسين الجودة.
- ✓ تشجيع الفلاحين وتوفير التحفيزات اللازمة لتوسيع الإنتاج الزراعي.
- ✓ تطوير السياسات زراعية فعالة تتماشى مع التغيرات المناخية والاقتصادية.
- ✓ العمل على تحسين وتسيير وترشيد الموارد المائية لمواجهة مشكل الندرة.
- ✓ دعم البحث العلمي والإرشاد الفلاحي وتعميم نتائجه على الفلاحين.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: المصادر:

1- جمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 16-08 المادة 03 المؤرخ 08 شعبان 1429ه التوجيه الفلاحي، الجريدة الرسمية، العدد 46، 2008.

ثانيا: المراجع:

I- الكتب بالعربية:

1- جواد سعد العارف «التخطيط والتنمية الزراعية»، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 2009-2010.

2- رحمن حسن الموسري، «الاقتصاد الزراعي»، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، طبعة الاولى ،2013.
3- صلاح وزان، «تنمية الزراعة العربية الواقع والممكن»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1981.
4- عنبر إبراهيم شلاش، «التسويق الزراعي»، طبعة الأولى، عمان دار النشر والتوزيع، 2012.
5- فوزية غربي، «الزراعات العربية وتحديات الامن الغذائي-حالة الجزائر-»، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى، بيروت،2010.

II- المجلات والدوريات والمقالات:

6- بن شاعة نادية، حضري دليلة، «الزراعة الذكية ومتطلبات تطبيقها لتحقيق استدامة الامن الغذائي في الدول العربية»، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجلد 19، العدد 31، 2023.
7- بوعزيز ناصر، «سياسة التجديد الفلاحي والريفي وانعكاسها على القطاع الفلاحي في ولاية ورقة»، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 43، العدد 1، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.
8- جباري لطيفة، «واقع تحلية مياه البحر واشكالية الامن الغذائي -حالة الجزائر-»، مخبر استراتيجيات تنمية القطاع الفلاحي والسياحي، مجلد 19، العدد 1، جامعة تلمسان أبو بكر بلقايد، جزائر، 2023.
9- خليد بوداد، خليد عائشة، «الزراعة الذكية كخيار استراتيجي لتطوير القطاع الزراعي في المناطق الجافة - الامارات العربية المتحدة نموذجا»، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد6، العدد1، جزائر 2024.
10- دموش وسيلة، سلامة وفاء، «تطوير الاستراتيجيات في الجزائر (الجهود والتحديات -دراسة تحليلية-)»، مجلة متعددة التخصصات عمل علمي وإدارة، المجلد، 35 العدد 2، الجزائر-سكيكدة، 2025.
11- ذيب سلسبيل، العيفة عبد الحق، «الابتكار التكنولوجي للمؤسسات الناشئة في مجال الهندسة الزراعية- الزراعة العمودية نموذجا»، مجل الابتكار التسويق، المجلد 12، العـــدد1، 2025.
12- رايس حدة، رحال ايمان، «مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الامن الغذائي في الجزائر»، مجلة اصيل البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد 04، ديسمبر 2018.
13- ساري الدين، «استراتيجية تطوير وترقية كفاءة القطاع الزراعي في الجزائر لتحقيق الامن الغذائي المستدام»، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد7، العدد 02، سطيف-الجزائر، 2022.
14- شهيرة منازل، فريدة لرقط، «دور السياسات الزراعية في تمكين المنتجات الزراعية الجزائرية من التواجد في الأسواق الدولية»، مجلة دراسات وابحاث اقتصادية في الطاقات المتجددة، المجلد 9، العدد 1، سنة 2022.
15- علي عبابه، كمال بن موسى، «التجارة الخارجية الزراعية الجزائرية مؤشرات الأداء وملامح التطور»، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 08، العدد 01، جامعة الوادي الجزائر، 2017.
16- لزهر مروك، «العلاقات الجزائرية الإيطالية من تعاون التقليدي الي الشراكة الاستراتيجية المتعددة الابعاد»، مجلد الجزائرية الامن الإنساني، المجلد 11، العدد 1، جامعة الجزائر 3 ،2025.
17- محمد روابحية، لطيفة بهلول، «افاق تحقيق الامن الغذائي بالجزائر من خلال استصلاح الأراضي التابعة لأملاك الدولة في إطار الامتياز بالجنوب»، المجلد 08، العدد 01، تبسة -الجزائر-، 2025.
18- ناهدة البياتي، «المحاليل المغذية المستخدمة في الزراعة المائية»، مجلة العلوم والتكنولوجيا، المجلد6، العدد02-، جامعة الجزائر1، 2025.

III- الرسائل والمذكرات الجامعية:

19- مزاغش لميس، «تطوير القطاع الزراعي كاستراتيجية للنهوض بالنمو الاقتصادي -حالة الجزائر»، أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة 20 اوت 1955، سكيكدة، 2024-2023.
20- رحماني موسى، الزراعة الصحراوية في الجزائر واقع وافاق مند 1983، أطروحة دكتوراه دولة كلية الاقتصاد والتسيير، جامعة الجزائر، 2001.
21- هبول محمد، «السياسات الزراعية واشكالية تحقيق الامن الغذائي في الجزائر-دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-20216»، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر3، 2020-2019.

IV-مواقع الانترنيت:

1- منظمة الامم المتحدة الاغذية والزراعة،21/04/2026، ساعة 09 :17. https://www.fao.org/home/ar
2- وزارة البيئة والمياه والزراعة، 16/03/2026، 21 :57. https://www.mewa.gov.sa/ar/Pages/default.aspx
3- المعهد الوطني للبحوث الزراعية والبيئية (INRAE)_ البحوث في مجالات الزراعة والغذاء والبيئة https://www.inrae.fr/themes/custom/inrae_socle/logo.svg ، 16/03/2026. 21:00.
4- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، https://www.fao.org ، 12/04/2026، 12:00.
5- البنك الدولي، الزراعة والامن الغذائي، https:/www.worldbank.org، 12/04/2026، 13:30.
6- الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، التنمية الزراعية والريفية، https:/www.ifad.org12/04/2026، 13:45.
7- » تصنيف محاصيل الحبوب » ،البحوث والإرشاد الزراعي، Agriculturalresearc.blogspot.com،24/03/2026.
8- كتاب محاصيل الالياف -طرق وأساليب الزراعية والإنتاج-، https://www.agro-lib.site ، 24/03/2026.
9- م. د أشرف هاشم، «المحاصيل الزراعية-دليل علمي زراعي»، كلية زراعة قسم المحاصيل، العراق، 2022، https://www.agro-lib.site.com .
10- إيهاب حسن، مقارنة إنتاجية المحاصيل الزيتية الرئيسية-الأكثر كفاءة في انتاج الزيت، https://www.zytowdhon.com
11- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FOA)، «حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم»، https://www.openknoledge.foa.org ، 2026/04/15، 12:1.
12- البنك الدولي، htpps://www.albankaldawli.org،what is Food Security? 2026/04/20. 12:30.
13- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الامن الغذائي والتغذية في العالم، 2023، https://www.fao.org/publications/sofi/2023/en/
14- البنك الدولي، Agriculture and Rural Développement، 24/05/2026، 10:10. https://www.worldbank.org/en/topic/agriculture/overview ، 24/05/2026، 11:10.
15- المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، Food Security Reports، https://www.ifpri.org/topic/food-security ، 05/04/2026، 13:15.

16- وزارة الفلاحة والتنمية والصيد البحري https://madr.gov.dz/contact ، 2026/05/10، 15:1.
17- الدوان الوطني للأراضي الفلاحية، #https://www.onta.dz/informations-utiles-ar ،03، 2026/05/10:15.
18- الوكالة الوطنية للسدود والتحويلات https://www.anbt.dz/ar/ ، 2026/06/13، 20:21.
19- شركة المياه والتظهير الجزائر https://www.seaal.dz/assainissement/ ، 2026/06/15، 30:22.
20- وزارة الري https://www.mh.gov.dz/desalination ، 2026/06/15. 20:15.
21- https://itsfacmi.dz/prchat/ 2026/05/20 ، 30:21.
22- https://gloriousalgeria.dz/Ar 2026/05/20، 15:15.
23- تطوير الزراعات الاستراتيجية لتعزيز الامن الغذائي في الجزائر https://dcas.dz/ar/ 2026/04/21، 30:01.
24- الجزيرة https://www.aljazeera.net/ebusiness/ .2026/05/21.21:20.
25- https://elmassar-elarabi.dz/ 2026/06/22، 20:02.
26- وكالة الانباء الجزائرية، https://www.aps.dz/algerie/developpement/ ، 2026/06/19. 21:13.

V- الكتب بالأجنبية:

1- Frank.D. Gardner،Fruit végétale and Flores ،The Johen C Wiston company،Fhiladelphia، Chicago،1/1/1918.
2- https://altibbi.com ، 20
3- Tiago Bigolin, « Mordança Climàticas E O Sistema De Duplo Cultivo Malho-Soja EM Cilma Subtropical », Tese de doutorqdo ao Programa de pos Graduaçào em Agronegocios du Sul, Porto Alegre,2023. Page 53-110.
4- Eissa alreshidi, «Smart Sustainable Agriculture (SSA) Solution Underpinned by Internet of things (IoT) and Artificial intelligence», international journal of advanced science and applications. vol10, no 5, 2019.
5- Yu Tian, Energy and Labour Use on Farmas; Case Studies from the Netherlands and Chaina, PhD thesis, Wageningen university & research, 20/11/2019
6- Bouchenaf Faiza,«The challenges of developing the strategic agriculture in Algeria as a mechanism to guarantee the sustainable food security –With reference to the experience of the Wilayas of El Oued and Mniaa», Management & Economics, Research Journal, vol 06, No 03, Ageria, 2024, p145-170